

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٥٨٥٥

الأربعاء، ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شركين (الاتحاد الروسي)

الأعضاء: إندونيسيا السيد نتاليغاوا
 إيطاليا السيد سباتافورا
 بلجيكا السيد فريبكي
 بنما السيد أرياس
 بوركينا فاسو السيد كافاندو
 الجماهيرية العربية الليبية السيد الطلحي
 جنوب أفريقيا السيد كومالو
 الصين السيد ليو زغين
 فرنسا السيد ريبير
 فييت نام السيد لو لونغ منه
 كرواتيا السيد يوريكا
 كوستاريكا السيد أورينا
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير جون ساورز
 الولايات المتحدة الأمريكية السيد وولف

جدول الأعمال

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

08-27610 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

التهديدات التي يتعرض لها الأمن والسلم الدوليان نتيجة لأعمال العنف

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وجمهورية إيران الإسلامية، وتركيا، وسلوفينيا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والمكسيك، والهند، واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعترز، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب السيد مايك سميث.

تقرر ذلك.

أدعو السيد سميث إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2008/80، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٧ شباط/فبراير موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب السيد مايك سميث، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد سميث (تكلم بالإنكليزية): من دواعي السرور البالغ والشرف أن أدعى للإدلاء بهذا البيان أمام مجلس الأمن. فإن ذلك يعطيني الفرصة، في وقت مبكر من تولي مناصبي مديرا تنفيذيا للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، لأعرب عن تقديري للثقة التي منحتموني إياها، أنتم وأعضاء المجلس الآخرين، بالموافقة على تعييني في هذا المنصب.

في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اتخذ المجلس القرار ١٧٨٧ (٢٠٠٧)، الذي مدد ولاية المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨ وكلفني، بالتشاور مع أعضاء المجلس، أن أوصي بالتغييرات التي ينبغي إجراؤها على الخطة التنظيمية للمديرية التنفيذية. وقد اضطلعت على النحو الواجب باستعراض لتنظيم المديرية ومناهج عملها، بالتشاور مع كل أعضاء لجنة مكافحة الإرهاب، والعضوية الأوسع للأمم المتحدة، ومع العاملين في المديرية التنفيذية ووكالات الأمم المتحدة المعنية الأخرى ومع الخبراء من خارج المنظومة.

قدمت نسخة منقحة من الخطة التنظيمية للجنة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وقد أقرت في وقت لاحق وأحيلت إلى مجلس الأمن وهي معروضة على المجلس الآن في الوثيقة S/2008/80، المؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

أصبحنا في هذه العملية أكثر وعياً بالقيود القائمة على القدرات والموارد والبنية التحتية التي تعوق التنفيذ الكامل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في بلدان ومناطق معينة.

ولقد كان التقدم العام المحرز في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) جزءاً من خلفية استعراضي للخطوة التنظيمية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وفي الوقت نفسه كان ذلك الاستعراض مقترناً إلى حد كبير بثلاث أولويات محددة كانت قد أثّرت معي مراراً أثناء مشاوراتي مع أعضاء مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة عموماً. أولى هذه الأولويات هي اتساق أحكامنا على مختلف البلدان والمناطق - فهذا أمر حاسم لمصادقية جميع أعمالنا. والثانية هي تيسير تقديم المساعدة التقنية. فإذا أردنا أن نضيف قيمة حقيقية على الجهود المبذولة من البلدان لمكافحة الإرهاب يجب أن نتمكن من إيجاد حلول لنقاط الضعف التي نكتشفها. والثالثة هي الاتصال. فمن الواضح أن هناك حاجة إلى أن نشرح، ولا سيما لعموم أعضاء الأمم المتحدة، ما نفعله والكيفية التي نستطيع بها مساعدة البلدان في جهودها لمواجهة الإرهاب.

وأود أن أقول شيئاً موجزاً عن مقترحات محددة في الخطة التنظيمية المنقحة والكيفية التي تعالج بها هذه المقترحات تلك الشواغل. التغيير التنظيمي الرئيسي للمديرية التنفيذية هو إنشاء خمسة أفرقة وظيفية شاملة داخل مكتب التقييم والمساعدة التقنية في مجالات المساعدة التقنية؛ ومكافحة تمويل الإرهاب، ومراقبة الحدود، والاتجار بالأسلحة وإنفاذ القانون؛ والقضايا القانونية العامة؛ والقضايا المثارة في إطار القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، فضلاً عن الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب. وتجتمع هذه الأفرقة بصفة دورية منذ إنشائها وهي تقوم بالفعل بتنقيحات مفيدة للاستراتيجية، وذلك في حالة فريق المساعدة التقنية، وقد نقحت معايير مواءمة الأحكام التقنية بشأن تنفيذ عناصر

عندما اتخذ المجلس القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، في أعقاب الهجمات المروعة على مركز التجارة العالمي التي وقعت في هذه المدينة قبل ذلك بأسبوعين، فقد أكد للعالم بأسره التهديد الذي يمثله الإرهاب لنا جميعاً. كما حدد المجلس في ذلك القرار التدابير التي يتعين على جميع البلدان اتخاذها لمكافحة ذلك التهديد، بما في ذلك تجريم الأعمال الإرهابية. وحرمان الإرهابيين من الملاذ الآمن والموارد المالية، ومنع الإرهابيين من عبور الحدود، وزيادة التعاون فيما بينها للوقاية من الأعمال الإرهابية وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وجميع تلك العناصر من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) لا تزال ذات أهمية بالغة لمعالجة ذلك التهديد، وذلك القرار لا يزال هاماً اليوم مثلما كان قبل ستة أعوام ونصف.

في الوقت ذاته، من الجدير بالذكر ملاحظة التقدم الكبير الذي تم إحرازه. فمعظم البلدان في العالم اليوم تجرم الإرهاب. وقد رأينا مئات من التصديقات الجديدة على اتفاقيات مكافحة الإرهاب الرئيسية وبرتوكولاتها؛ وكان هناك مستوى لم يسبق له نظير تقريباً من التبادل الدولي للمعلومات والتعاون بين الوكالات المعنية عبر الحدود، بغية وقف الهجمات الإرهابية المخطط لها وتمكين السلطات من القبض على الضالعين في الأعمال الإرهابية ومحاكمتهم.

وبالنظر إلى هذه التطورات هناك اليوم ضرورة أقل لضمان فهم البلدان خطورة التحدي وضرورة أكثر لضمان امتلاكها القدرة والخبرة لتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب المنصوص عليها في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). بعبارة أخرى، تميل لجنة مكافحة الإرهاب هذه الأيام إلى قضاء وقت أقل في تحديد ما إذا كانت البلدان قد وضعت التشريعات المناسبة وأنشأت الآليات الملائمة لمكافحة الإرهاب، وقضاء وقت أكبر في تقييم مدى فعاليتها ترتيباتها لمراقبة الحدود وآلياتها لتنسيق مكافحة الإرهاب وقدراتها على إنفاذ القانون. ولقد

وأود الآن أن أذكر عملين لهما أهمية خاصة ونقوم بهما حالياً. أولاً، نحن على وشك وضع اللمسات الأخيرة على التقييمات الأولية للتنفيذ والبالغ عددها ١٩٢ تقييماً، أي تقييم لكل عضو من أعضاء الأمم المتحدة. هذه أداة جديدة ومبتكرة وستعزز كثيراً حوارنا مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولقد اعتمدت اللجنة بالفعل حوالي ١٦٠ من هذه التقييمات وأرسلتها إلى عواصم الدول المعنية.

ثانياً، نحن نضع اللمسات الأخيرة على استعراض لوثيقة "معاينة تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)" - وهذه وثيقة أعلم أن اللجنة وهذا المجلس قد اهتمتا بها اهتماماً كبيراً. وتبحث تلك المعاينة في الكيفية التي تسير بها البلدان في جميع المناطق والمناطق دون الإقليمية في كل أنحاء العالم في جهودها لمكافحة الإرهاب عموماً؛ وأين تواجه الصعوبات وما هي الثغرات ونقاط الضعف التي لا يزال ينبغي معالجتها في مناطق معينة. وآمل أن يجد فيها الأعضاء أداة تشخيصية قيمة تفيد في بحث الخطوات التالية التي ينبغي اتخاذها للتصدي للخطر المستمر للإرهاب العالمي.

إن التفجير المروع لمكاتب الأمم المتحدة في مدينة الجزائر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ كان بمثابة تذكير مرير لنا بأن الإرهاب، ورغم الجهود الإيجابية التي بذلناها بشكل جماعي، لا يزال تهديداً خطيراً لنا جميعاً، وأنه لا يزال يتطور ويعبر عن نفسه بطرق جديدة وخطيرة. وعلى الدول الأعضاء أن تبذل المزيد من الجهد للتصدي لهذا التهديد، ويتعين علينا نحن في الأمم المتحدة تحسين أدائنا لمساعدتها في هذا المسعى. ويجدوني الأمل، مع تجديد ولاية المديرية التنفيذية والقيام بتنفيذ المقترحات الواردة في الخطة التنظيمية المنقحة، أن تتمكن المديرية من مساعدة مجلس الأمن، من خلال لجنة مكافحة الإرهاب، على تقديم إسهام مناسب في هذا الجهد الجماعي العالمي.

معيّنة من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وذلك في حالة الأفرقة الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء وحدتين أصغر حجماً، وحدة لمراقبة الجودة تستعرض الوثائق قبل خروجها من المديرية التنفيذية وتضمن اتساقها من حيث الأسلوب والشكل؛ والأخرى هي وحدة الاتصالات والتوعية لوضع استراتيجيات أكثر فعالية للاتصالات. وما فتئت كلتا هاتين الوحدتين تعملان بنشاط على مدى الأسابيع القليلة الماضية ولهما أثر إيجابي على أعمال المديرية.

وفيما يتعلق بأساليب عملنا، تقترح الخطة التنظيمية المنقحة العديد من الابتكارات. أولاً، تقترح اتباع نهج أكثر مرونة للزيارات التي تتم للبلدان، وذلك للقيام بزيارات ذات تركيز أكبر ووفقاً لاحتياجات وحالة البلد المعني. ثانياً، تقترح الخطة انخراطاً أشمل مع المانحين لتحسين مواءمة قدراتها وبرامجها مع مواطن الضعف التي يتم تحديدها في حوارنا مع البلدان. ثالثاً، تقترح الخطة أن تصبح المديرية التنفيذية منخرطة بشكل أكثر نشاطاً في أعمال فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب - وهو اقتراح يدرك ببساطة أن تنفيذ متطلبات قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) هو في نفس الوقت تنفيذ لغالبية الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وأخيراً، تقترح الخطة بذل جهد أكبر لتعزيز التعاون والتآزر مع خبراء اللجنة مجلس الأمن المنشأتين عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤). كما أنها تسلط الضوء على جدوى تعزيز العلاقات مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

إنني واثق بأن تنفيذ هذه التغييرات في هيكل وعمل المديرية التنفيذية سيؤدي إلى تحسين مصداقية وجدوى عملنا في المستقبل.

بعمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة ويسانده تنسيق حقيقي. وأعتقد أن تقرير السيد سميث قد ساعدنا على تحقيق كل ذلك. علينا أن نركز على التدخلات التي تحدث فارقا واضحا. وسنعرف أننا نجحنا عندما نرى تحسنا في استعداد الدول الأعضاء للتصدي للإرهاب. وسيأتي بعض ذلك من بناء القدرات، ويجب علينا أن نتأكد من أن يؤدي ذلك إلى زيادة حقيقية في قدرات البلدان. ويشمل ذلك طائفة واسعة من التحديات، من التحقيق مع الشبكات الإرهابية وإيقاف نشاطها إلى منع تمويل الإرهاب، ومن الأمن على الحدود إلى حماية النقل وغيره من الهياكل الأساسية الحيوية.

وفي ظل هذه الخلفية، نرحب بتعيين السيد سميث وبإحاطته الإعلامية لمجلس الأمن. ونرحب بصفة خاصة بتركيزه على ثلاثة أمور. أولا، النظر داخليا في إجراءات المديرية التنفيذية للجنة ومكافحة الإرهاب لتحسين اتساقها والاستفادة القصوى من طائفة الخبرات الموجودة في المديرية؛ وثانيا، النظر خارج المديرية من أجل التشاور الواسع النطاق بشأن دورها وكيفية تعاونها على الوجه الأمثل مع كل الدول الأعضاء، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية؛ وثالثا، النظر في أولويات العمل الذي تضطلع به المديرية التنفيذية.

واعتقد أن السيد سميث قد بين لنا بجلاء مدى التركيز الذي أولاه لهذه المسائل الثلاث، وأرحب ترحيبا حارا بالتوصيات التي قدمها.

وفي المجالات التي تجدد التأكيد عليها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، فإننا نرحب بصفة خاصة بالتركيز على زيادة التعاون مع المانحين، ونحن على استعداد تام لأداء دورنا في هذا المجال. ونرحب بالالتزام بتعزيز التعاون مع الهيئات الأخرى في الأمم المتحدة. وينبغي أن

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد سميث على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقتصرُوا في بياناتهم على خمس دقائق كحد أقصى حتى يتمكن المجلس من إنجاز عمله بسرعة. والوفود التي لديها بيانات طويلة مطلوب منها أن تفضل بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء ببيانات مختصرة عند التكلم في القاعة.

السير جون سويرز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري أن أكون أول عضو من المجلس يرحب بحارة بالسيد سميث في منصبه الجديد. والذين تابعوا منا أعمال المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب قد شهدوا أنه في الأشهر القليلة التي مرت منذ اضطراره بهذا الدور قد أعطى بالفعل دفعة حقيقية لتحديد اتجاهات المديرية وأهدافها. وأعتقد أن الجمع بين اضطراره بهذا الدور ورئاسة السفير يوريكا للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للمجلس قد أوجد حيوية جديدة في عملنا لمكافحة الإرهاب.

إننا في المملكة المتحدة نعتقد بالتأكيد أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن يضطلعان بدور بالغ الأهمية في مكافحة الإرهاب. ولا يزال خطر الإرهاب يهدد عددا كبيرا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشكل مباشر ويومي. إن عواقب الإرهاب تنالنا جميعا. إنهم يسعون بوتيرة متزايدة وبشكل مأساوي إلى ضرب الأمم المتحدة نفسها. وأود أن أسجل مرة أخرى إدانة المملكة المتحدة التامة للهجوم الذي وقع على الأمم المتحدة في الجزائر في كانون الأول/ديسمبر الماضي ونقدم خالص تعازينا للضحايا وأسرة.

يجب أن ننجح في مسعانا المشترك لوقف ارتكاب المجرمين والقتلة للأعمال الإرهابية. إن خطر الإرهاب هو خطر معقد ويستلزم تصديا متعدد الأبعاد. وهو يقتضي القيام

بلدي الفرصة للتقدم بالتهنئة للسيد مايك سميث، ليس بإحاطته الإعلامية فحسب، بل أيضا بتوليته منصب المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب حيث لم تسنح لنا الفرصة للقيام بذلك قبل الآن. وإذ نعي عبء المسؤولية الثقيلة والتعقيدات التي تنطوي عليها المهام الملقاة على عاتقه، فإننا نود التأكيد له على دعمنا الكامل.

وقد تابعنا باهتمام كبير المشاورات المكثفة التي شارك فيها، تلك المشاورات التي مكنته من وضع وتقديم خطة تنظيم أعمال جديدة للمديرية التنفيذية للجنة وفقا للفقرة ٢ من القرار ١٧٨٧ (٢٠٠٧).

ويشعر وفد بلدي بالارتياح لأن مسألة المساعدات التقنية الملائمة والمصممة خصيصا لتلبية احتياجات البلدان المتلقية، اعتبرت أولوية ضمن المقترحات الجديدة للمديرية التنفيذية. إن مكافحة الإرهاب مسؤوليتنا المشتركة، ولذلك، لا بد من التضامن والتعاون الدوليين من أجل التصدي الفعال لهذه الآفة.

كما أننا نرى أنه ينبغي تنظيم الزيارات إلى الدول الأعضاء على نحو أفضل، وأن تكون أكثر مرونة وأخف أعباء. وذلك من شأنه تمكيننا من التبادل الشامل لوجهات النظر مع التركيز على الشواغل الرئيسية للدول التي تجري زيارتها. وينبغي إعطاء الأولوية لهذا النوع من الزيارات بدلا من النهج المنظم لعمليات التقييم الشامل.

وهذه فرصة سانحة لكي نشير إلى أنه ينبغي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومديرها التنفيذي التفاعل بشكل أوثق مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويكتسي ذلك بأهمية أكبر لأن الجهود الجماعية المكثفة هي وحدها التي تمكننا من إزالة التهديد الذي يمثله الإرهاب. وقد قدمت مجموعة من المقترحات، ونحن ندعم بشكل خاص "الإحاطات الإعلامية العامة" من جانب المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

يتضمن ذلك تعزيز التعاون مع فريق الرصد المنشأ عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، وخبراء اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي دعا إليه مجلس الأمن منذ بعض الوقت. وعلى نفس الدرجة من الأهمية، نرحب بالتزامهم بأداء دورهم الكامل في أعمال فرقة العمل المعنية بتنفيذ مكافحة الإرهاب.

كما أن الالتزام المستمر بمواصلة العمل بشأن التحريض على الإرهاب والتعامل مع تلك المشكلة في إطار القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) يكتسي بأهمية خاصة. ونظرا للتهديد الذي نشهد ظهوره حاليا، تمثل مكافحة التطرف والتجنيد أمرا أساسيا، ولا سيما فيما يتعلق بأيديولوجيا التطرف العنيف والمساعدة على دعم المجتمعات الضعيفة.

إننا نتطلع إلى تقرير لجنة مكافحة الإرهاب بشأن تنفيذ التزامات مكافحة الإرهاب من جانب الدول وفقا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي أشار إليه السيد سميث. كما أننا نولي أهمية كبيرة لتكوين صورة شاملة للإنجازات والثغرات لكي يتمكن المجلس من توجيه أولويات اللجنة في العام المقبل. ونعتقد أن هذا التحليل سيكون هاما في بداية كل عام.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى أنه بفضل قيادة السفير يوريكا المقتدرة ووجود السيد سميث في المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ستكون هذه فترة مبشرة فيما يتعلق بعمل مجلس الأمن بشأن مسائل مكافحة الإرهاب. وسترحب المملكة المتحدة بمشاركة المجلس المتواصلة في العمل المتعلق بمكافحة الإرهاب، ونحن على استعداد لأداء دورنا في هذا المجال.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية):

إن مناقشتنا الحالية في إطار تحديد ولاية المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن. وهي تتيح لوفد

وتلاحظ فرنسا مع التقدير الجهود التي بذلها السيد سميت خلال قيادته للمديرية التنفيذية منذ وصوله في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. إننا نحدد تأكيد دعمنا الكامل له ولمهمته. ولا يسع مجلس الأمن إلا أن يؤيد المبادئ التوجيهية التي أوجزها في إحاطته الإعلامية، والتي سيتضمنها مشروع القرار الذي أمل أن يتم اعتماده غدا.

إن المديرية التنفيذية تؤدي دورا مركزيا في دعم لجنة مكافحة الإرهاب وتقديم المشورة لها. واللجنة التي أنشأها مجلس الأمن في أعقاب الهجمات المشينة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أوكلت إليها ولاية طموحة وغير مسبقة لكي تنقل تدابير مكافحة الإرهاب، المعتمدة من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إلى مستوى أعلى. ولكي تقوم بذلك، وضعت اللجنة، منذ البداية نهجا تعاونيا مستندا إلى تشجيع ومساعدة الدول الأعضاء لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

إن التقرير الذي قدمته اللجنة بشأن مقترحات السيد سميت يحدد القضايا الرئيسية التي يجب التصدي لها بغية التأكد من أن عمل المديرية التنفيذية يستجيب للتوقعات. وسأكتفي بتناول بعض المسائل التي نعتبرها من الأولويات. وتمثل الزيارات الميدانية أداة لا غنى عنها لتعزيز الحوار مع الدول الأعضاء، وتقييم الأداء وتحديد الاحتياجات. ومنذ عام ٢٠٠٤، جرت زيارات إلى ١١ بلدا بموافقة تلك البلدان. وبدأ حوار معمق فيما يتعلق بالترتيبات، وقد أخذ هذا النهج يوثق ثماره.

ومن أجل التأكد من أن هذه الزيارات تلي الغرض منها، من الأساسي، كما أشار سفير بوركينافاسو، أن يجري التحضير لها بعناية وأن تأخذ بالاعتبار خصوصيات البلد، وكما أشير سابقا خصوصيات كل منطقة إقليمية ودون إقليمية. كما ينبغي أن تستفيد كل زيارة من عملية متابعة تجري بعناية. وكما أشير أيضا يتعين علينا أن نأخذ

إن الحاجة إلى تعزيز التنسيق لجهودنا في مكافحة الإرهاب تمثل شاغلا مستمرا في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل. ولذلك، بينما نشجع المبادرات لتعزيز تبادل المعلومات والتعاون فيما بين لجان مجلس الأمن الثلاث، وأعني اللجان المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فإننا ما زلنا على اقتناع، في هذا الميدان الذي يهم الجميع، بأن إجراءات المجلس - التي نود أن تكون أكثر شفافية - يجب أن تتوحد مع إجراءات الجمعية العامة لكي تشارك فيها جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تستمر في مطالبة الدول الأعضاء بأن تشارك في العمل المتضافر ضد الإرهاب بينما تقوم هي بإجراءات متباينة. وهذا صحيح على نحو خاص لأن مختلف قرارات مجلس الأمن في هذا المجال، وكذلك قرارات الجمعية العامة موجهة إلى جميع الدول الأعضاء في المنظمة بدون استثناء.

كما ينبغي للأمم المتحدة أن تتعاون بشكل وثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لأن من الواضح أن تلك المنظمات تتفهم بشكل أفضل العوامل والمؤثرات الإقليمية ودون الإقليمية التي يتعين أخذها في الاعتبار إذا ما أردنا مكافحة الإرهاب بفعالية أكبر.

وأخيرا، يؤيد وفد بلدي بطبيعة الحال، تحديد ولاية المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، مع يقيننا بأن القرار الذي سيعتمد سيأخذ في الاعتبار جميع الشواغل، ولا سيما احترام حقوق الإنسان.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على إحاطته الإعلامية الأولى للمجلس. وأود كذلك أن أحيي الممثل الدائم لكرواتيا، الذي سيتولى رئاسة أعمال اللجنة منذ الآن فصاعدا.

أنشأها الأمين العام للنهوض بالتنفيذ الفعال والمنسق للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ومتابعة الجهود التي تبذلها الرئاسة السلوفينية، سوف تكون دون شك إحدى أولويات الرئاسة الفرنسية المقبلة للاتحاد الأوروبي.

إن هذه اللجنة هيئة فريدة حولت بولاية كبيرة للرصد بموجب قرار يعالج جميع جوانب مكافحة الإرهاب. ودورها معروف جيدا. ومع ذلك، فقد أثارت جهودها الانتقادات والريبة. ولتبيد هذه الشكوك، ينبغي عمل المزيد لشرح أنشطتها. وينبغي الشروع في جهود للتوعية في هذا الشأن. وأود أن أؤيد ما قاله في وقت سابق زميلي وصديقي ميشيل كافاندو. إن الاتصالات هي أحد العناصر الرئيسية لضمان أن يؤيد ويدعم الجميع مكافحة الإرهاب الذي يمثل تهديدا عالميا يتطلب ردا عالميا وجماعيا على المستوى نفسه. والشعور بملكية ما تفعله اللجنة هو المفتاح لنجاح جهودها.

ولكي تنفذ اللجنة ولايتها بنجاح، فإنها تحتاج إلى مديرية تنفيذية نشطة تقدم المقترحات وتعد الوثائق للنظر فيها، وتحلل التقارير والحالات بطريقة متعمقة لكي تقوم بتنفيذ المبادئ التوجيهية التي كلفت بها بصورة سريعة وفعالة. ومن الواضح أنه ينبغي للمديرية التنفيذية أن تواصل جهودها لكي تحقق تلك الأهداف. وكلمات السيد مايك سميث تطمئننا إلى أن ذلك في الحقيقة هو ما ينوي القيام به وأن المديرية التنفيذية تمضي على المسار الصحيح. ونحن نتحرى اليقظة ولدينا توقعات كبيرة، لأن نجاحنا الجماعي يتوقف على نجاحه في مكافحة الإرهاب.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر السيد مايك سميث، المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة عن الخطة التنظيمية المنقحة.

بالاعتبار قدرات وإمكانيات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وعلمنا أن نستفيد بشكل كامل من هذا الحوار مع إدارات الدول الأعضاء.

وهذا المنطق نفسه هو الذي حدا باللجنة إلى استبدال تقاريرها وتبادل الرسائل مع تقييمات التنفيذ الأولية، التي توفر للدول الأعضاء تحليلا شاملا ومفصلا عن مستوى امتثالها للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد وافقت اللجنة على أكثر من ١٠٠ تقييم من هذه التقييمات وأبلغت الدول الأعضاء المعنية. وينبغي لها أن تتيح إجراء حوار مفتوح ومحدد بشأن المسائل التقنية والسياسية.

وفضلا عن ذلك، وبطلب من مجلس الأمن، شرعت المديرية التنفيذية في تقييم على نطاق العالم بشأن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) لكي تضع تحت تصرفه استعراضا شاملا. وهذا التقييم الشامل سوف يسمح للجنة باستخلاص استنتاجات ورفع توصيات إلى مجلس الأمن. ونحن نولي أهمية خاصة لإتمام هذه الوثيقة بسرعة.

والمساعدة التقنية مجال آخر حاسم في الجهود التي تبذلها اللجنة. ولتيسير تقديم هذه المساعدة بموجب القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤)، لا بد للمديرية التنفيذية من أن تحسن أساليب عملها وأدواته لكي تركز جهودها إزاء المانحين والدول المتلقية للمساعدة. ونقدر للسيد سميث أنه قد جعل ذلك إحدى أولوياته بصفته رئيس المديرية التنفيذية. ويمكنه أن يطمئن إلى أن جميع الشركاء في الاتحاد الأوروبي سوف يقدمون له الدعم في هذا المسعى.

وفي الختام، أود أن أضيف أنه في ضوء ولايتها وأنشطتها، يتعين على المديرية التنفيذية أن تقوم بدورها الكامل في تنظيم الجهود الجارية لضمان اتساق أكبر في جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ولذا فإن على المديرية التنفيذية أن تشارك بصورة فعالة في فرقة العمل التي

المتحدة في نهاية المطاف تقييما موحدا عن أدائها في مجال مكافحة الإرهاب. ونعتقد أنه من خلال العمل بصورة تعاونية، ينبغي للجنة والمديرية زيادة فعالية هذه الهيئة الفرعية الهامة وتنشيط عمليات مجلس الأمن في هذا المجال.

ويرحب وفد كرواتيا بالمقترح الوارد في الخطة التنظيمية المنقحة لوضع استراتيجية شاملة لإشراك المانحين الناشطين في مجال مكافحة الإرهاب، وكذلك تكثيف الحوار الخاص مع البلدان المتلقية بهدف تحديد احتياجاتها لمكافحة الإرهاب. وتسهيل المساعدة التقنية من أكفأ الطرق لتحسين القدرة على مكافحة الإرهاب. ويقوم أيضا بدور هام في زيادة إبراز مشاركة مجلس الأمن في هذا المجال.

إن الإرهاب تهديد مشترك لا يمكن قمعه بنجاح إلا بالعمل معا. ونحن نؤيد الدعوة إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، بل ونؤكد من جديد أيضا على تشاطر التجارب والخبرات مع خبراء مكافحة الإرهاب ذوي الصلة بانتظام. وفي هذا السياق، اسمحو لي أن أبلغ المجلس أن بلدي ينشط في العديد من الترتيبات الدولية لمكافحة الإرهاب، ويرأس ممثل كرواتيا حاليا لجنة الخبراء المعنية بالإرهاب التابعة لمجلس أوروبا.

وفي حين تقترب لجنة مكافحة الإرهاب من الذكرى السنوية السابعة لتأسيسها، لا بد لنا أن نعترف بأن الكفاح ضد الإرهاب الدولي ما زال مستمرا. لقد حققنا نتائج تستحق الثناء، لا سيما في مجالات زيادة التعاون وتبادل المعلومات. لكن المجموعات الإرهابية تجد الطرق الكفيلة بالتكيف واستعمال أساليب أكثر تقدما في تجنيد أعضاء جدد والقيام بأعمالهم الإرهابية. ومن مسؤولية مجلس الأمن واللجنة ضمان أن يبقى الجميع متيقظين في مواجهة هذا التهديد، وشرح ماهية الأفكار والقيم التي ندافع عنها وماهية النتائج التي تم تحقيقها حتى الآن.

وفضلا عن ذلك، يسعد كرواتيا أن تكون أحد المشاركين في تقديم مشروع القرار الذي سيعتمد بشأن تمديد ولاية المديرية لغاية ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠.

إن الإرهاب تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين، لأنه يحاول أن يقوض القيم الأساسية للعالم الديمقراطي الحديث. ويشكل الإرهاب تحديا خطيرا لأمننا، وللمبادئ الأساسية للمجتمعات الديمقراطية وحقوق مواطنينا وحرياتهم. والأعمال الإرهابية أعمال إجرامية في طبيعتها ولا يمكن تبريرها تحت أي ظرف كان. ونحن نقدر الجهود المبذولة في الكفاح العالمي ضد الإرهاب.

ومنذ بداية هذا العام، حظيت كرواتيا بشرف ومسؤولية رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب، التي أنشئت في أعقاب الهجمات الإرهابية المدمرة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لا ضد الولايات المتحدة فحسب، بل ضد العالم الديمقراطي برمته. وولاية اللجنة هي رصد تنفيذ القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، وإسداء المشورة للدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ أحكامهما ومساعدة الدول على تلقي المساعدة التقنية اللازمة لتعزيز التدابير والمبادرات التي تقوم بها لمكافحة الإرهاب. ولذلك، تكنسي جلسة اليوم أهمية خاصة، لأن مشروع القرار الجديد لن يرسم الطريق إلى الأمام للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب فحسب، بل سوف يحدد البارامترات الأساسية لأنشطة اللجنة في المستقبل.

وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أن المديرية التنفيذية تقوم بدور حاسم في دعم تنفيذ ولاية لجنة مكافحة الإرهاب. وأود أن أعرب عن امتناني للتعاون الممتاز الذي لقيناه حتى الآن من المدير التنفيذي وفريقه. وفي الأشهر القادمة، ينبغي للجنة أن تنتهي من عملية اعتماد ما تبقى من تقييمات التنفيذ الأولية، كيما تتلقى كل دولة عضو في الأمم

من التزام الدول الأعضاء في هذا المجال، ذلك الالتزام الذي يجب أن ترصده اللجنة وتشجعه.

ويقتضي هذا التنفيذ أن تبدي الدول تصميمها، ولكنه يتطلب أيضا موارد وخبرة لا تمتلكهما دائما. ومن الأولويات بطبيعة الحال تعزيز دور المديرية التنفيذية بوصفها ميسرا لتقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك عن طريق الحوار المنتظم مع الشركاء الآخرين على الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي.

وفي تماسك شتى هيئات الأمم المتحدة وتنسيقها وتكاملها وأفعالها ضمان لزيادة الكفاءة. وفي هذا السياق، ترحب بلجيكا بتعزيز التعاون بين مختلف اللجان التابعة لمجلس الأمن، العاملة في مجال مكافحة الإرهاب. كما ترحب بزيادة التزام المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بعمل فرقة العمل المنشأة ضمن إطار الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

ولن تكون مكافحة الإرهاب فعالة بشكل حقيقي في المدى الطويل حتى ترسخ جذورها في الشرعية واحترام حقوق الإنسان واحترام الحقوق الأساسية. وهذا هو المحك الذي سيحكم به على نتائج أعمالنا.

وفي هذا السياق، ترحب بلجيكا بإدماج هذا البعد وإدراجه على نحو أكثر منهجية في أعمال اللجنة والمديرية التنفيذية، وتعرب عن تأييدها لاستمرار الحوار بين اللجنة وهيئات الأمم المتحدة المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان، بما فيها مفوضية حقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب.

ويود وفدي أن يرى جميع العناصر السالفة الذكر متمثلة في مشروع قرار يقدم لينظر فيه مجلسنا غدا لتجديد ولاية المديرية التنفيذية. ومن خلال اعتماد هذا النص،

السيد فيريكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): قبل بضعة أيام، أحيا الاتحاد الأوروبي ذكرى ضحايا الإرهاب. وبعد أربعة أعوام من هجمات مدريد، أصبح تاريخ ١١ آذار/مارس يوما في أوروبا لذكرى جميع ضحايا الإرهاب، الذين تستمر أعدادهم في الازدياد، للأسف. وفي هذا الصدد، ونظرا لإمكانية وقوع هجوم في أي مكان وزمان، يعتبر قيام المجتمع الدولي بعمل متضافر أمرا في غاية الأهمية. ومشروعية الأمم المتحدة في هذا المجال تحولها القيام بدور أساسي وفريد من نوعه.

وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام المساعد مايك سميث على إحاطته الإعلامية الواضحة والمتزنة والفعالة جدا. وأود أن أؤكد له مجددا دعم بلجيكا التام. إن الخطة التنظيمية المنقحة التي عرضت للتو، والتي صدقت عليها لجنة مكافحة الإرهاب في الشهر الماضي، هي نتيجة المشاورات الواسعة التي أجراها منذ توليه مهامه بصفته رئيسا للمديرية التنفيذية.

وترحب بلجيكا بالتوجيهات التي تم الاتفاق بشأنها، والتي تحبذ التواصل على نحو أكثر إيجابية والحوار على نحو أكثر تواترا مع الدول الأعضاء. وتلك تدابير من شأنها بلا شك أن تسهم في تعزيز الدعم للجنة، وللمديرية التنفيذية ذاتها.

ويعرب وفدي عن تأييده الكامل للبيان الذي سيذلي به الممثل الدائم لسلوفينيا باسم الاتحاد الأوروبي، وأود أن أقتصر على إبداء بضع تعليقات إضافية.

تسعى الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي وبشكل كلي، كما يظهر في استراتيجيتها العالمية لمكافحة الإرهاب. وتنفيذ قرارات مجلس الأمن في المعركة مع الإرهاب، التي تشمل أولا وقبل كل شيء القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، هو جانب هام بصفة خاصة

لمكافحة الإرهاب. وهو واضح أيضا في أولويات وأنشطة المديرية، كما تتمثل في الأولوية الرفيعة التي توليها المديرية والمجلس لتعزيز تيسير المساعدة التقنية وتقديمها بهدف زيادة قدرات الدول الأعضاء في الحرب على الإرهاب وضمان تعديل المساعدة المقدمة لتناسب مع الاحتياجات الخاصة بكل بلد.

وبالإضافة إلى المساعدة التقنية، سلط السيد سميث الضوء أيضا على اثنتين من الأولويات الأخرى على وجه التحديد: الاتساق والاتصالات. وهذه العناصر الثلاثة: الاتساق، وتضطلع بمسؤوليته الوحدة الجديدة لمراقبة الجودة؛ والمساعدة التقنية؛ وتعزيز التواصل مع جميع الأعضاء في الأمم المتحدة هي الأعمدة التي يقوم عليها عمل المديرية. ونثني على السيد سميث لتوعيته أعضاء الأمم المتحدة عموما. وقد انبثق التأكيد مجددا على هذه الأولويات الثلاث من تلك المشاورات.

ونشيد أيضا بالتعديلات المقترحة على طرق عمل المديرية. وهي تمثل نهجا أكثر تركيزا وتهديا تجاه أعمالها، يرمي إلى مزيد من الكفاءة والإنتاجية. ومن نفس المنطلق، تعكس تنقيحات الهيكل الإجرائي خطة للاستفادة إلى أقصى حد بالموارد من الأفراد. وتنظر الولايات المتحدة إلى هذه التعديلات بشكل إيجابي وتؤيد الأهداف الكامنة وراءها. وترجو حكومتنا أن يمثل هذا التجديد لولاية المديرية، برئاسة السيد سميث بوصفه مديرا تنفيذيا لها وفي ظل الخطة التنظيمية المنقحة، بداية جديدة وأن يضيف إلى الأساس الذي تم وضعه خلال الولاية السابقة. وفي هذا بدوره تعزيز للجنة. وسنمنح السيد سميث وموظفي المديرية التنفيذية دعمنا الكامل في هذا المسعى.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أضم صوتي إلى الآخرين في الإعراب عن ترحيبي الحار بالسيد

سيزداد تعزيز إمكانيات عمل اللجنة والمديرية التنفيذية وتنويعه لكي تفي بولايتها البالغة الأهمية.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): نرحب بالسيد مايكل سميث، المدير التنفيذي الجديد للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ونشكره على الإحاطة الإعلامية التي قدمها. وقد بدأ السيد سميث بداية نشطة ومثمرة، ونقدّر إسهاماته ونؤيد توصياته عن أفضل السبل لدفع أعمال المديرية قدما للأمام.

ويسرنا أيضا أن نرحب بالرئيس الجديد للجنة مكافحة الإرهاب والممثل الدائم لكرواتيا، السفير يوريكا. وقد برهن السفير يوريكا بالفعل خلال فترة رئاسته القصيرة على مقدرته القيادية الفعالة.

وتشكر الولايات المتحدة السيد سميث على استجابته السريعة والمتسمة بالكفاءة لطلب المجلس في القرار ١٧٨٧ (٢٠٠٧) أن يقدم أي تغييرات يراها ضرورية على الخطة التنظيمية للمديرية. وقد أعدت الورقة، التي تعرض الخطوط العريضة للتغييرات المقترحة على طريقة عمل المديرية وخططها التنظيمية، بعد مشاورات متروية وواسعة النطاق مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

والخطة التنظيمية، التي تؤيدها لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للمجلس، تحدد بوضوح أولويات المديرية التنفيذية، بما فيها المشاركة النشطة في فرقة العمل المعنية بتنفيذ مكافحة الإرهاب، التي أنشئت لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذها للاستراتيجية العالمية. وهي خطة طموحة ولكنها لا تفتقر إلى الواقعية للانتقال بعمليات المديرية قدما للأمام. وبذلك تعزز كلا من جهود اللجنة ومجلس الأمن الرامية لتشجيع الدول على تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ومكافحة الإرهاب هي جهد نشترك جميعا فيه. وهذا واضح في أهداف استراتيجية الجمعية العامة العالمية

لقد اضطلع المدير التنفيذي الجديد، السيد سميث، بدور هام بالفعل لحل المشاكل الدولية في إطار المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. ولن أكرر ما قاله الزملاء سابقا. والهدف هو تعزيز قدرتها على أداء مهامها المتعددة الأوجه، وتبليغ أنشطتها للدول الأعضاء على نحو أفضل وجعل إجراءاتها مكتملة لإجراءات جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونود أن نشجعه مرة أخرى على أن يواصل المضي على مساره. ونؤكد دعمنا الوطيد، على غرار ما فعل كل المتكلمين السابقين، للخطة التنظيمية المنقحة التي اعتمدها لجنة مكافحة الإرهاب مؤخرا.

وبالنظر إلى القرار الجديد بشأن ولاية المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، الذي ترغب إيطاليا في المشاركة في تقديمه وهي مستعدة لذلك، أود أن أبرز ثلاث نقاط.

أولا، نحن بحاجة إلى أن نغرس، بكل طريقة ممكنة، روحا تعاونية حقيقية في العلاقة بين لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وبين الأعضاء على نطاق أوسع. ونشجع لجنة مكافحة الإرهاب على أن تتصرف وفقا لهذه الرسالة، وأن تنقح أيضا طرق عملها وأسلوبها في التفاعل مع الدول الأعضاء ومع أصحاب المصلحة الدوليين الرئيسيين في مجال مكافحة الإرهاب. وتحقيقا لهذه الغاية، نتوخى إجراء مناقشات مواضيعية على نحو أكثر تواترا وبصياغات صريحة. وما قاله السيد سميث عن الوجدتين الصغيرتين - وحدة الاتصالات ووحدة التوعية - هو المطلوب فعلا. ولن أكرر ما قاله السفير كافاندو، والسفير ريبير، والسفير فريبكي بشأن الأهمية التي يوليها الأعضاء للاتصالات العامة والتوعية.

سميث، المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وعن تقديرنا القوي جدا للإحاطة الإعلامية التي قدمها، التي كانت شاملة للغاية، وواضحة وضوحا شديدا ومركزة أشد التركيز. وبيان، بالإضافة إلى خطته التنظيمية المقترحة للجنة مكافحة الإرهاب، التي نؤيدها بقوة، يحدد بجلاء اتجاه المسيرة إلى الأمام.

وتعرب إيطاليا عن تأييدها للبيان الذي سيدلي به ممثل سلوفينيا بعد قليل باسم الاتحاد الأوروبي، وتدرك أهمية مناقشة اليوم، التي تؤكد مجددا التزام مجلس الأمن الثابت بمكافحة الإرهاب الدولي، وأنه بما أبداه المتكلمون السابقون من همة متدفقة في المناقشة.

وتواصل لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية أداء دور حاسم في مكافحة الإرهاب الدولي وفي مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ قراراتي مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥). ولا تزال كثير من الدول تجد مشقة كبيرة في مهمة تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) عمليا. ويلزم أن تتعاون دوائر المانحين والدول المستفيدة تعاوننا نشطا إذا أردنا أن يكون لدينا نظام كفاء لمنع الإرهابيين من التنقل بحرية عبر الحدود الدولية وللحيلولة دون حصولهم على الموارد المالية والاقتصادية، فضلا عن الأسلحة. وفي هذا المجال، تعدّ المديرية التنفيذية في أفضل وضع للتوفيق بين احتياجات كثير من الدول وعروض المساعدة المقدمة من الدول والمنظمات الأخرى. ويجب أن نكون صرحاء؛ فالمديرية التنفيذية محدودة الموارد ولا تملك يدا سحرية تتيح لها للدول تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والقرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) على الفور وعلى نحو شامل وفعال. والعمل الذي تستطيع أن تفعله هو أن تواصل رصد تنفيذ القرار وتعزيز دورها - وهذه هي النقطة الأساسية - في تيسير وتشجيع المساعدة التقنية من خلال آلية محسنة.

خلال التعاون الفعال من جانب المجتمع الدولي، حسبما هو متوخى ومكرر ومعنون في الخطة التنظيمية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، في الفقرة ٢ (ج) (S/2008/80)، الضميمة)، وحسبما أعلنها السيد سميث بوضوح تام في جميع بياناته. وبهذه الروح تسعى إيطاليا إلى تعزيز تعاونها مع شتى البلدان وأصحاب المصلحة على الصعيد الإقليمي وذلك بتقديم المساعدة التقنية في مجال مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع شركاء من قبيل المركز الأفريقي للدراسات والأبحاث في مجال الإرهاب، في برنامج الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لبناء القدرات من أجل مكافحة الإرهاب في أفريقيا، وفي آسيا، المركز الإقليمي لمنطقة جنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب ومركز جاكارتا للتعاون في مجال تنفيذ القانون.

وبفضل تحديد المجلس لولاية المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ستواصل إيطاليا ضمان تقديم دعمها الملموس لجميع الجهود، مع عدم إهمال جهود مكافحة الإرهاب على نطاق أوسع في سياق الاستراتيجية العالمية، لكفالة تحقيق نتائج ملموسة شاملة، وانقاذ أرواح الناس ودعم ضحايا الإرهاب.

السيد ليو زغنين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يهنئ السيد سميث بتوليته منصب المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. ونشكره على إحاطته الإعلامية التي قدمها إلى مجلس الأمن.

ونرحب بالأفكار البناءة التي اقترحها الممثلون في جلسة اليوم فيما يتعلق بعمل المديرية التنفيذية في المستقبل. ونعتقد أن مناقشة اليوم من شأنها أن تساعد المجلس، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ولجنة مكافحة الإرهاب على أداء أعمالها على نحو أكثر فعالية.

إن مكافحة الإرهاب تشكل مصدر قلق رئيسيا مشتركا للبشرية في عالم اليوم. وقد وضع تحت رعاية الأمم

وتتعلق النقطة الثانية، بالحاجة إلى تعاون اللجان الثلاثة لمكافحة الإرهاب التابعة للمجلس بعضها مع بعض، وهو ما تكرر التصريح به خلال سنوات كثيرة، ولكن من الواضح أنه يتعين أن تحرز هذه اللجان تقدما في هذا المجال. ونتطلع إلى توجيهات المجلس بشأن هذه المسألة. وفي كثير من الأحيان يجري الاهتمام بالممارسات والإجراءات القديمة بقدر أكبر من الاهتمام بالأهداف التي نريد أن نحققها في هذا الميدان. وتريد إيطاليا لذلك السلوك أن يتغير. وينبغي أيضا أن ينظر المجلس مستقبلا في مسألة ما إذا كان الوقت قد حان لإنشاء هيكل دعم وحيد ليحل محل أفرقة الخبراء الثلاثة. الأمر الذي من شأنه أن يساعد، بفضل التوجيه الاستراتيجي من المجلس، في إجراءات هذه اللجان. وهذا التحرك سيجعل بالمستطاع اتباع نهج شامل حقا، ولا سيما بصدد الحوار مع الدول الأعضاء غير الممثلة في المجلس. ومن شأنه أيضا تعزيز الدعوة الموجهة إلى المنظومة بأكملها لكي تتبع النهج المتسق الذي يشكل أساس الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

وثالثا، تشمل الاستراتيجية العالمية على مجموعة من الإجراءات لمكافحة الإرهاب أوسع من الإجراءات المتضمنة في القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) وتدعو جميع الدول الأعضاء، وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى العمل على نحو متسق. ويتعين أن تراعي المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب حدود ولايتها حسبما وردت في قرار مجلس الأمن. بيد أننا نشعر، في إطار تلك الولاية، بأن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب - وأكرر ذلك - هي الآن في أفضل موقف يمكنها من اغتنام كل الفرص التي قد تهيئها الاستراتيجية لمكافحة الإرهاب بطريقة فعالة ومستدامة.

وأخيرا، تؤكد إيطاليا من جديد اعتقادها بأن بالمستطاع مكافحة الإرهاب الدولي على نحو أكثر كفاءة من

الإرهاب وأفرقة خبرائها دورها الداعم في تنفيذ هذا القرار. وترحب الصين بخطة التنظيم التي اعتمدها مؤخرا المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وتعرب الصين عن تقديرها للتدابير التي اتخذتها المديرية لتحسين اتساق جهودها. وتعتقد أن خطة التنظيم وتوصيات العمل شأنها أن تساعد على زيادة الشفافية في المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

ويحدونا الأمل في أن تعزز المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب اتصالاتها مع الدول الأعضاء كي يتسنى زيادة شفافية أعمالها. ولقد لاحظت الصين أن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تقوم بعملية لتنقيح دراستها الاستقصائية الشاملة عن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وسوف تواصل حوارها مع الدول الأعضاء عن طريق التقييمات الأولية للتنفيذ. وتأمل الصين في أن تنفذ المديرية بفضل تنفيذ هاتين المهمتين الهامتين، على النحو الأوفى مبدأ الاتساق والشفافية حتى يتسنى رفع أدائها الشامل إلى مستوى أعلى.

وترى الصين أنه على الرغم من تكليف لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ورصد ذلك التنفيذ، فإن الدول الأعضاء ذاتها هي المسؤولة عن تنفيذ ذلك القرار. وبالتالي، ينبغي للجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، على حد سواء، إيلاء مزيد من الاعتبار، في المستقبل، لاختيارات الدول الأعضاء في تحديد إستراتيجيتها المحلية لمكافحة الإرهاب وأساليب تنفيذها، والمراعاة التامة للظروف الخاصة بكل بلد والمصاعب العملية لدى تقييم التنفيذ، ومحاولة توخي العدل والحصافة. وعندما تُقدّم المساعدة التقنية، ينبغي بذل الجهود لتلبية احتياجات الدول الأعضاء ورغبتها.

المتحدة والوكالات الدولية الأخرى إطار عمل قانوني دولي لمكافحة الإرهاب، يوفر الأساس القانوني للجهود التي تبذلها شتى الحكومات والأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ولقد اعتمدت الجمعية العامة الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في دورتها الستين في عام ٢٠٠٦ (قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٨٨). ويظهر هذا القرار القلق المشترك الذي تشعر به البلدان إزاء مسألة الإرهاب.

وترى الصين أن الأمم المتحدة تؤدي دورا جوهريا لا يمكن الاستغناء عنه في مجال التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. ويحدونا الأمل في أن تنفذ وكالات منظومة الأمم المتحدة التي تعمل بنشاط في مجال مكافحة الإرهاب العناصر الرئيسية الأربعة من الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بطريقة متوازنة وأن تظهر بطريقة نزيهة ومعقولة اهتمامات شتى البلدان بشأن الإرهاب.

وترى الصين على نحو ثابت أنه ينبغي للتدابير الشاملة لمكافحة الإرهاب الاهتمام بشتى مظاهر الإرهاب وأسبابه الرئيسية لكي يتسنى التصدي لتلك المظاهر والأسباب الرئيسية، على حد سواء. وتعارض الصين أي محاولة لربط الإرهاب بأي منطقة معينة أو مجموعات أقلية إثنية معينة. وتعارض الصين أيضا اعتماد معايير مزدوجة في مكافحة الإرهاب.

وفي الوقت الحاضر تندلع الأعمال الإرهابية على نحو متكرر في أرجاء العالم، وهذا دليل قوي على أن الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ويبرز أيضا الحاجة إلى تواصل الأمم المتحدة ومجلس الأمن تعزيز الحرب ضد الإرهاب.

وترى الصين أن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يعد جزءا هاما من جهود مجلس الأمن المبذولة لمكافحة الإرهاب، مع ضرورة أن تواصل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة

ويلاحظ وفد بلدي بارتياح على نحو خاص، تشديد المديرية على المبادئ التوجيهية للتعاون والشفافية والتوازن. ولا تقتصر الأهمية الحاسمة لتلك المبادئ على تعزيز مصداقية عمل المديرية فحسب، بل تشمل أيضا ضمان استرشاد عملها ببرنامج واضح بغية تحقيق نتائج ملموسة وعملية ويمكن قياسها في نطاق ولايتها. وعلاوة على الأنشطة الرئيسية الحالية، ترحب إندونيسيا بالتوصية المتعلقة بإيلاء المديرية مزيدا من الأولوية لثلاثة أنشطة إضافية.

وفيما يتعلق بالاستراتيجية الشاملة للمديرية تجاه المانحين، ينبغي أن تكفل استرشاد تقديم المساعدة التقنية لتعزيز القدرات الوطنية للدول الأعضاء باحتياجاتها المحددة.

وأما فيما يتعلق باستراتيجية المديرية في مجال الاتصال، فإن وفد بلدي يأمل أن تشكل إطارا رئيسيا للمديرية لدى إجراء حوار مخصص بين المديرية، ولجنة مكافحة الإرهاب والدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بالتعاون بين لجنة مكافحة الإرهاب وغيرها من الهيئات الفرعية المعنية بمكافحة الإرهاب المتصلة بها، نرى أنه ينبغي للمديرية أن تضع آليات وممارسات جديدة من أجل تعزيز هذا التعاون.

وأما فيما يتصل بالزيارات التي تقوم بها المديرية، تؤيد إندونيسيا فكرة وضع نظام أكثر مرونة بغية السماح بتنظيم زيارات مخصصة ومركزة إلى البلدان في جميع المناطق. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يحدد التأكيد على حاجة المديرية إلى استخدام نهج جغرافي يتسم بقدر أكبر من التوازن عند اقتراح الدول المزمع أن تزورها لجنة مكافحة الإرهاب.

ويشدد وفد بلدي على ضرورة مواصلة المديرية، في الاضطلاع بأنشطتها، احترام حقوق الإنسان الدولية، وقوانين اللاجئين والقانون الإنساني. ونعتبر أنه من الهام أن تواصل

وتمثل الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب تجسيدا للتفاهم المشترك بين البلدان بشأن مكافحة الإرهاب. وتتناول مختلف جوانب جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. كما تشكل إطارا للتعاون الفعال بين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب. وتؤيد الصين الانخراط الفعال للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ضمن حدود صلاحياتها، في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وتدعوها إلى تعزيز تعاونها مع الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء، حتى تتمكن الأمم المتحدة ومجلس الأمن من أداء دور ريادي أكبر في الكفاح الدولي ضد الإرهاب.

وقد قامت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وخلال السنوات القليلة الماضية، مسترشدة بما تقدمه لجنة مكافحة الإرهاب من توجيه متعلق بالسياسات، بقدر هائل من العمل الفعال في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وأصبحت، بالتالي، جزءا هاما لا يتجزأ من آلية مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب. وتؤيد الصين تمديد مجلس الأمن لولاية المديرية. ونأمل أن تستمر في الحرص على مبادئ التعاون والشفافية والتوازن، في إطار جهد متواصل لتحسين أساليب عملها حتى تتمكن من تعزيز إسهاماتها في تنفيذ القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) والاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):

أود أن استهل بياني، مرة أخرى، بالتقدم، رسميا، بالتهنئة للسيد مايك سميث بتوليته مسؤوليات المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. ونشكره شكرا جزيلا على تقديمه الخطة التنظيمية المنقحة للمديرية على النحو المطلوب. بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٨٧ (٢٠٠٧). وتتيح الخطة التنظيمية المنقحة إمكانية تعزيز دور المديرية في رصد تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ومما لا يقل أهمية عن ذلك، ينبغي لتنفيذ القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) أن يكمل الجهود الإقليمية والوطنية لمكافحة الإرهاب. وقد أثرت هذه الجهود الوطنية والإقليمية نتائج ملموسة. واضطلعت إندونيسيا بدور ريادي في التعاون لإنفاذ القانون، ومراقبة الحدود، ووضع أطر قانونية إقليمية لمكافحة الإرهاب. فعلى سبيل المثال، أوجدت عملية بالي المعنية بمكافحة الإرهاب، علاقات تعاون قوية بين الخبراء القانونيين وفي مجال إنفاذ القانون بالمنطقة. واستحدثنا حلولاً عملية لبعض التحديات التي تواجه الجهود الوطنية والإقليمية الفعالة لمكافحة الإرهاب. وقد دأب مركز جاكارتا للتعاون في مجال إنفاذ القانون، الذي أشار إليه السيد سباتافورا من فوره، طوال عدة سنوات حتى الآن، على توفير التدريب المنظم للمسؤولين عن إنفاذ القانون في المنطقة. كما شكل منتدى للعديد من الحلقات الدراسية الإقليمية المتخصصة، مع تشديد التركيز على مكافحة الإرهاب. كما تجلّى إسهام إندونيسيا بوضوح في الجهد الإقليمي المبذول للتوصل إلى إبرام اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب.

وأخيراً، إذ تقدر إندونيسيا عمل المديرية، تؤيد تحديد ولاية المديرية وتنفيذ التوصيات الواردة في خططها التنظيمية المنقحة. ونعتقد بأنها ستُمكن المديرية من تشجيع العمل الجماعي العالمي، وتكثيف الجهود الإقليمية وتعزيز المساعي لمكافحة الإرهاب.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):

نود، بدورنا، أن نشكر السيد مايك سميث، المدير التنفيذي لمديرية مكافحة الإرهاب، على إحاطته الإعلامية المفيدة بشأن خططه التنظيمية. والأمر البالغ الأهمية بشكل مطلق أن تقيم المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب الطريقة التي دأبت بها على تنفيذ ولايتها وأن تعالج المحالات التي توجد فيها مشاكل. ونلاحظ أن الخطة التنظيمية للمديرية التنفيذية

المديرية إسداء النصيحة للجنة مكافحة الإرهاب بشأن المسائل المتعلقة بهذه القوانين، من حيث تحديد وتطبيق التدابير الفعالة لتنفيذ القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥).

كما ترغب إندونيسيا في التشديد على لزوم أن تقدم المديرية صورة دقيقة في استكمال الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويكرر وفد بلدي تأكيد رأيه بأنه ينبغي للمديرية أن تكفل اتباع أسلوب عمل متسق ونهج متوازن في إعداد الدراسة الاستقصائية العالمية.

وأما فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، تشجع إندونيسيا المديرية على مواصلة تقديم الدعم اللازم لعمل لجنة مكافحة الإرهاب يوضع استراتيجية أكثر فعالية، بغية تعزيز حوارها مع الدول الأعضاء ومساعدتها على بناء قدراتها على تنفيذ القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥). ولدى تنفيذ القرار، تواصل إندونيسيا جهودها لتعزيز الحوار والتسامح والتفاهم المتبادل بين الأديان والحضارات. وإندونيسيا على قدر كبير من الاستعداد لتشاطير تجربتها في رعاية عدد من دورات الحوار بين الأديان تهدف إلى تعزيز الحوار وتوسيع نطاق التفاهم بين الحضارات.

ولا تزال إندونيسيا ترى أن التنفيذ الكامل للقرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) لا يشكل سوى جزء من الجهود الشاملة التي ترمي إلى مكافحة التهديد المتمثل في الإرهاب. وتولي إندونيسيا أهمية بالغة للتنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، باعتبارها نهجاً متكاملًا للتصدي للإرهاب. وبالتالي، من الأهمية بمكان مشاركة المديرية على نحو فعال، وتقديم الدعم إلى جميع الأنشطة ذات الصلة في إطار الاستراتيجية. ومن المهم أيضاً أن تضطلع المديرية بدور أكثر فعالية في تعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب.

الإرهاب، بما في ذلك خطة سفرها، مبادئها التوجيهية للتعاون والشفافية والحياد.

وذكر السيد سميث في إحاطته الإعلامية أنه حدد الاتساق وتقديم المساعدة التقنية والاتصالات بوصفها الأولويات المحددة الثلاث. وهذه تتصل بصورة مباشرة بمصادقية المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب. وإذا فشلت المديرية التنفيذية - أو تم تصور أنها فشلت - في أحد تلك المجالات، فإن ذلك سيحدث تأثيرا سلبيا على مصداقيتها. ونلاحظ أن السيد سميث أنشأ وحدة لمراقبة الجودة وأفرقة تشغيلية شاملة. ونود أن نعرب عن تأييدنا، ونناشد السيد سميث المحافظة على استكمال المديرية التنفيذية في ما يتعلق بفعالية إعادة التنظيم وما إذا كانت تنجز بشأن المعالم المهمة المتوقعة.

وسيظل تيسير تقديم المساعدة التقنية يشكل عنصرا رئيسيا في ولاية المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب. ونؤيد التزام المدير التنفيذي أن يطابق بشكل وثيق احتياجات الدول الأعضاء مع ما يمكن أن يقدمه المانحون. ولكننا نود أن نبه المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب إلى عدم الوقوع في مصيدة إدامة ممارسة يواصل فيها المانحون فرض آرائهم وتكون الدول الأعضاء المتلقية المقصودة مشاركين سلبيين في تحديد احتياجاتها بالذات، بما في ذلك تنفيذ تقديم المساعدة التقنية. ونؤيد المديرية التنفيذية في نيتها تعزيز علاقاتها مع المنظمات الإقليمية لأن ذلك يشكل ضرورة مطلقة.

إن وفدي يؤيد حقيقة أن المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ستشارك بفعالية في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، إذ أن الاستراتيجية تمثل الجهد الجماعي للأمم المتحدة والرامي إلى التصدي للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، فضلا عن الظروف المفضية إلى انتشاره. وسيفيد كلتا المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وفرقة عمل

لمكافحة الإرهاب خطة طموحة في أهدافها، وهي كذلك عن حق.

ولكن، وقبل أن اعلق على خطة المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، أود أن أقول إنه يجدر بالذكر فعلا أن مجلس الأمن يجري مناقشة مفتوحة بشأن مكافحة الإرهاب وإنه ينبغي الترحيب بذلك النهج. ومكافحة الإرهاب ليست حكرا على المجلس وحده. وفي الواقع، فإن وفدي يؤمن بأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب سيتم تعزيزها بصورة أكبر إذا تسنى لها أيضا أن تستفيد من أنشطة المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب. وتشكل مكافحة الإرهاب جهدا جماعيا ينبغي أن يدعم من خلال المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب بغية إنهاء الإرهاب. وبناء على ذلك، فإن من دواعي الشعور بالامتنان أنه تجري مشاوره جميع الدول الأعضاء حينما يتخذ القرار بشأن ولايات مثل ولاية المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب.

ويتعين على المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب أن تتخذ نهجا أكثر تفصيلا في تقييمها لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وينبغي أن يكون نهجا منسقا مع حالات الدول الأعضاء وقدراتها. وذلك يشكل معلما بارزا للخطة التنظيمية للسيد سميث، وينبغي دعمه، نظرا لأنه يجيد عن نهج حل واحد يناسب جميع الحالات الذي وسم أعمال المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب في الماضي. وسيكون التفاعل مع الدول الأعضاء من خلال الزيارات القليلة الطابع الرسمي أقل استفادا لموارد المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب كما أنه سيفيد المديرية التنفيذية برمتها. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق لأن هناك إفراطا في التركيز على الزيارات إلى البلدان النامية. وذلك الإفراط في التركيز يعزز التصور بأن أوجه القصور في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ليست شائعة إلا في بلدان معينة، وهو أمر ليس صحيحا. ويتعين تصويب ذلك، وينبغي أن تعكس أنشطة المديرية التنفيذية لمكافحة

المشاركة في مكافحة الإرهاب فحسب، بل تسهم أيضا في فعالية تلك الجهود. وأشكر السيد مايك سميث، المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، على إحاطته الإعلامية. ونقدر جهوده الرامية إلى تحسين تنظيم المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب أساليب عملها، على النحو الذي ابرز في التغييرات المقترحة المحددة في الخطة التنظيمية المقدمة إلى المجلس في الوثيقة S/2008/80.

وما زال الإرهاب العالمي يمثل أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين. وهو يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، ويعرض للخطر سلامة أراضي الدول واستقرارها ويلحق ضررا حادا بالبنية التحتية للعديد من البلدان وخسائر وإصابات مروعة بالأشخاص الأبرياء. وظلت فييت نام متسقة في إدانتها للهجمات الإرهابية أيا كان شكلها وأيا كان دافعها وأيا كان مرتكبوها، بما في ذلك الهجمات المرتكبة بذريعة الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، نعارض ربط الإرهاب بأي دين.

ونؤيد الرأي القائل إنه لا بد من تعزيز المكافحة الدولية للإرهاب بطريقة شاملة ومتوازنة ومع الامتثال للقانون الدولي، وخاصة مبادئ احترام السيادة الوطنية وسلامة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. والظواهر مثل حالات عدم المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وازدواج المعايير والانتقائية، فضلا عن استخدام القوة في العلاقات الدولية - وهي جميعا تقيئ الظروف المفضية إلى انتشار الإرهاب - يلزم التصدي لها، بالترافق مع الأسباب الجذرية للإرهاب الدولي، مثل الفقر المدقع وحالات الظلم السياسي والاجتماعي. ولا بد للأمم المتحدة من الاستمرار في أداء دور ريادي في مكافحة الإرهاب، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز التعاون الدولي وتكميل جهود الدول الأعضاء.

تنفيذ مكافحة الإرهاب لو أفهما عكفا على اتخاذ إجراءات منسقة.

وما زال لا يوجد تنسيق فعال بين هيئات الخبراء للهيئات الفرعية لمكافحة الإرهاب التابعة للمجلس بالرغم من العديد من المناشدات من أجل ذلك التعاون. وكانت هناك محاولات للقيام بزيارات مشتركة وتبادل المعلومات، ولكنها لم تسفر عن النتائج المرجوة. وبالتالي، فإن وفدي يناشد المديرية التنفيذية أن تمنح هذا الأمر أولوية بكفالة وجود تنسيق أفضل وأن تؤكد على حالات التماثل، بدلا من إبراز اختلافات الولاية. ويتعين علينا أن نرشد الموارد وأن نمنع الازدواجية. كما أن من الملائم للمجلس أن ينظر في توطيد ولايات هيئاته الفرعية لمكافحة الإرهاب. ولن يؤدي استمرار الولايات المنفصلة سوى إلى إدامة الازدواجية وهدر الموارد وينجم في الالتباس من جانب الدول الأعضاء.

ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجلس تقديم التوجيه بشأن أنشطة المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، وعمليات الاستعراض الشاملة تشكل جزءا بالغ الأهمية من ذلك. وبالتالي يناشد وفدي أن تستخدم عمليات الاستعراض في المستقبل للتشاور مع العضوية الواسعة للأمم المتحدة. وذلك سيظهر فعلا الطابع العالمي لجهود مكافحة الإرهاب التي تضطلع بها الأمم المتحدة وحقيقة أن الدول الأعضاء متحدة.

وفي الختام، يتمنى وفدي كل النجاح للسيد سميث، ونتعهد بمواصلة التنسيق وتقديم الدعم له في تنفيذ ولايته.

السيد لي لونغ مينه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية):

إن الإرهاب يشكل مصدر قلق تشاظره جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره. ووفدي يؤيد قراركم، سيدي الرئيس، بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة، والناجم من إدراكنا بأن المشاركة الواسعة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في هذه المناقشة لن تسهم في تعزيز جهودنا

وقد تم إحراز الكثير من التقدم في زيادة وعي الدول الأعضاء بواجباتها وفقا لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالإرهاب، وكذلك بالحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. وتتطلع الدول الأعضاء الآن إلى وكالات الأمم المتحدة لتلقي المساعدات بغية تعزيز قدراتها وخبراتها لتنفيذ التزاماتها بمكافحة الإرهاب.

وإقرارا بدور المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بدعم لجنة مكافحة الإرهاب في جهودها لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، فإن فييت نام ستؤيد تجديد ولاية المديرية التنفيذية لفترة ثلاث سنوات، كما حددت في الفقرة ٢ من القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤). إننا ندعو إلى المزيد من التأكيد من جانب المديرية التنفيذية على المبادئ التوجيهية بشأن التعاون والشفافية وعدم التحيز.

إننا نرحب بقرار لجنة مكافحة الإرهاب بتوجيه المديرية التنفيذية لتطوير نهج أكثر مرونة إزاء الزيارات إلى البلدان، مما سيسمح بزيارات أكثر تركيزا، وأن تكون مصممة وفقا لاحتياجات وأوضاع البلد المعني. ونشجع المديرية التنفيذية على وضع استراتيجية شاملة للتعاون مع المانحين لمواءمة قدراتهم وبرامجهم مع احتياجات بناء القدرات لدى الدول الأعضاء.

كما أننا نرحب باستعداد المديرية التنفيذية للمشاركة في الأنشطة ذات الصلة في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ولدعم تلك الأنشطة، بما في ذلك المشاركة بنشاط أكبر في عمل فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب.

السيد أرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشكركم شخصيا، سيدي الرئيس، وأن أشكر وفد الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن تجديد وتحديث ولاية المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

وقد اعتمد مجلس الأمن، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي نص على أن من الواجبات المحددة التي يتعين على الدول الأعضاء القيام بها منع وكبح الهجمات الإرهابية. وفي القرار نفسه، قرر المجلس إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب لرصد تنفيذ تلك الالتزامات.

إن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، التي أنشأها مجلس الأمن في آذار/مارس ٢٠٠٤ وأوكل إليها مهمة دعم لجنة مكافحة الإرهاب في الاضطلاع بولايتها المتمثلة في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ومواصلة العمل على بناء القدرات الذي بدأته اللجنة، قد أنجزت ولايتها للأعوام الثلاثة الأولى.

ويؤيد وفد بلدي الاستنتاجات التي توصل إليها المجلس، كما ورد التعبير عنها في بياني رئيس المجلس الواردين في الوثيقتين S/PRST/2005/64 المؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و S/PRST/2006/56 المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وما برحت فييت نام تؤيد المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في حوارها مع الدول الأعضاء بغية تحديد سبل تحسين قدراتها على مكافحة الإرهاب، وكذلك في جهودها لتقديم المساعدات الفنية لتلك الدول.

وفي شهر آب/أغسطس من العام الماضي، قامت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بزيارة إلى فييت نام حيث أجرت مناقشات مثمرة مع وكالات مكافحة الإرهاب الفيتنامية. ونحن ملتزمون بمواصلة التعاون مع المديرية التنفيذية وخاصة فيما يتعلق بالمتابعة بعد الزيارات وبالإسهام في عمل لجنة مكافحة الإرهاب. كما أننا نتفق مع تقدير المديرية التنفيذية بأن تطورات إضافية قد حدثت، سواء فيما يتعلق بالتهديدات الذي يمثله الإرهاب بالنسبة لنا، أو بالنسبة لكيفية مواجهة تلك التحديات.

البلدان المتقدمة النمو بغية رصد امتثالها للقرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، وللاستفادة من خبراتها في توفير المساعدة الفنية للبلدان التي احتاجت إلى تلك المساعدة وسعت إليها.

وفيما يتعلق باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، المعتمدة من جانب الجمعية العامة، نود التأكيد على أن طبيعتها العالمية تتيح المجال لمعالجة مسائل مثل الأسباب الجذرية للإرهاب، والتي بحكم طبيعتها، إذا ما راعينا الدقة، لا تقع ضمن ولاية لجنة مكافحة الإرهاب.

وفي هذا الشأن، نرحب بقرار المديرية التنفيذية بتنشيط مشاركتها في عمل فرقة العمل، ونقترح أن تقدم إسهامات بالاشتراك مع فرقة العمل وفقا لولايتها. وسيساعد ذلك على منع ازدواجية الجهود وتعزيز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة بأسرها في مكافحة هذه الآفة.

كما أننا نشجع على المزيد من التفاعل بين لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية من جهة ومجلس حقوق الإنسان والمفوض السامي لحقوق الإنسان من الجهة الأخرى.

وفيما يتعلق بإعادة التنظيم الداخلي، فإننا نلاحظ مع الاهتمام إنشاء الفريق المواضيعي، وكذلك الكيانين الجديدين، حيث يعنى أحدهما بمراقبة جودة الوثائق، ويعنى الثاني بالاتصالات وخدمات التوعية.

وقد لاحظنا أهمية هذه التجديدات من أجل تحقيق مستوى أفضل من الدقة وتحسين أسلوب العمل الجاري بين المديرية التنفيذية والدول الأعضاء. ومن شأن ذلك أن يسهم في التنفيذ الفعال لولايتها.

وأخيرا، فإننا نتفق مع السيد سميث فيما يتعلق بأهمية تأمين الاتساق في عمل المديرية التنفيذية. فهذه تمثل أمانة تقنية مشكلة من مختلف الخبراء ولها ولاية محددة. وينبغي

وأود بدوري، أن أشكر السفير مايك سميث على إحاطته الإعلامية التفصيلية حول الاستعراض والمقترحات المتعلقة بأساليب عمل المديرية التنفيذية وخططها التنظيمية.

وأود أن أبدأ بالإشارة إلى أن نجاح جهود الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، في رأي وفد بلدي سيعتمد إلى حد كبير على قبول الدول الأعضاء لتلك الجهود وتعاونها بشأنها.

ولذلك فإن نمنا ترحب بالعملية التي شرع فيها السيد سميث، الذي من خلال مشاورات واسعة النطاق مع عضوية المنظمة، قد اقترح عددا من التعديلات على الخطة التنظيمية وأساليب العمل للمديرية التنفيذية. ومن المهم الإبقاء على هذا النهج الذي تعتمد المديرية التنفيذية المتمثل في إجراء المشاورات مع العضوية بشأن أي إجراء تتخذه.

ومن بين التغييرات المقترحة، نود أن نشير بشكل خاص إلى ما يأتي: شكل الزيارات، ونية المديرية التنفيذية بالمشاركة بنشاط أكبر في عمل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وإعادة التنظيم الداخلي في المديرية.

ومن الجدير بالذكر، فيما يتعلق بالزيارات التي تقوم بها المديرية التنفيذية، أنه خلال عام رئاستنا للجنة مكافحة الإرهاب، كانت الزيارات إلى بلدان محددة موضوعا لنقاش مستفيض. وفي ذلك الوقت، كانت اللجنة ومديريتها التنفيذية تفتقران إلى الإجراءات اللازمة لتحديد أهداف واضحة لتلك الزيارات. وقد اقترن ذلك بحقيقة أن الزيارات اقتصرت على البلدان النامية، مما خلق الانطباع بأن ذلك كان قرارا انتقائيا.

والاقتراح الجديد الذي سيسمح بالمزيد من المرونة بشأن طبيعة وأهداف الزيارات، سيكون له نتائج إيجابية بالإضافة إلى أنه سيضع معايير لاتخاذ القرارات بشأن البلدان المزمع زيارتها. ونرحب بصفة خاصة بخطة الزيارات إلى

أطلق عملية إنشاء آلية مؤسسية قوية للتصدي لهذا التهديد الجديد. وبعد ذلك، ونظرا للحالة الطارئة الدولية الناجمة عن الأعمال الإرهابية التي ارتكبت في بداية القرن الحالي، زادت المنظمة من عدد اللجان والهيئات والمكاتب والبرامج الرامية إلى مكافحة الإرهاب ودرء الخطر الذي يشكله على سلم وأمن الجميع.

وبذلك تم إطلاق عمليتين هامتين. أولا، بدأت عملية معيارية في إطار هيئة كانت ذات طابع تنفيذي بشكل أساسي. وينبغي لنا في المستقبل أن نكرس وقتا لتقييم تلك العملية. والعملية الثانية، التي هي موضوع مناقشتنا اليوم، كانت وليدة آلية مؤسسية طموحة جدا - وهي آلية تتطلب قدرا أكبر من التنسيق. وقد يعود ذلك إلى الشعور بالإلحاح وكذلك إلى قيود المجلس ذاته باعتباره هيئة سياسية حكومية دولية ذات طابع تنفيذي بشكل أساسي. وأفضت تلك الظروف تدريجيا إلى نموذج مؤسسي كان سيتمكن من تناول المهام الأكثر إلحاحا ولكنه نموذج نعتقد أنه يفقر إلى التماسك اللازم. ولقد أتاح لنا مرور الزمن على بداية تصدينا التعرف والتغلب على بعض تلك القيود. ولدينا الآن فهم أفضل لحجم التحديات التي لم يكن بوسعنا في السابق إلا تخمينها.

واكتشفنا أيضا قوى لم تكن ظاهرة من قبل. وفي هذا الصدد، كان اعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب معلما بارزا. وفي عام ٢٠٠٦ قررنا بتوافق الآراء بذل جهود لتعزيز التصدي للإرهاب تكون على نطاق المنظومة وشمولية وفعالة. والتحدي الذي نواجهه الآن هو كيفية ترجمة اتفاقاتنا السابقة إلى إجراءات محددة، خاصة فيما يتعلق بالإضفاء السريع للطابع المؤسسي على فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وإطلاقها. وتعتقد كوستاريكا أنه من الأهمية بمكان أن نعزز الاتصال والتنسيق بين اللجان الرئيسية والإدارات والهيئات

لكل الوثائق والتقييمات التي تقدمها المديرية التنفيذية أن تستند إلى معايير تقنية، وأن تتجنب أي شكل من الاعتبارات السياسية.

وهذه هي الطريقة الوحيدة التي ستمكن المديرية التنفيذية من إنجاز المهمة الموكلة إليها. وإذا أخذ في الاعتبار المعلومات المقدمة إلينا من السيد سميث، فإن بنما تؤيد تحديد ولاية المديرية التنفيذية، وترجو لها كل النجاح في الاضطلاع بمهامها.

السيد أوربينو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يود

وفد بلادي أن يبدأ بيانه بتوجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، لإجراء هذه المناقشة المفتوحة بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان من جراء الأعمال الإرهابية. وأود أيضا أن أنوه باستعدادكم لتنظيم العديد من الجلسات العلنية لمجلس الأمن التي هي مفتوحة لجميع الدول الأعضاء دون التضييق بفعالية المجلس. كما أود أن أهنئ السفير سميث على تعيينه مديرا تنفيذيا للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وينبغي أيضا أن أشكره شكرا جزيلًا على إحاطته الإعلامية اليوم. وتنم تلك الإحاطة الإعلامية عن وعي واضح بضرورة مساعدة الدول على تجهيز أنفسها بالمهارات والمعارف المطلوبة لتنفيذ التدابير اللازمة في مجال مكافحة الإرهاب. ونؤيد تأييدا كاملا التغييرات التي قام بها فيما يتعلق بأساليب عمل المديرية التنفيذية ومكتب التقييم والمساعدة التقنية.

ويؤيد وفد بلادي البيان الذي سيذلي به لاحقا سفير المكسيك باسم مجموعة ريو.

لقد بدأت الأمم المتحدة تصديا جماعيا متماسكا حالما أدرك المجتمع الدولي التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين الذي يشكله الإرهاب الدولي. وكان اعتماد القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، قد

٢٨٨/٦٠ - ومراعاة الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي بمختلف فروع - كل هذه خطوات نأمل أن تمهد لاستئصال ظاهرة الإرهاب، أعراضا وأسبابا.

إن تطور فكر التعامل مع ظاهرة الإرهاب في مجمل هيئات الأمم المتحدة منذ اعتماد الخطة التنظيمية الأصلية للمديرية قد خلق واقعا جديدا لا يمكن للجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية تجاهله. فأعمال الجمعية العامة المتعلقة باستراتيجية مكافحة الإرهاب، وجهود إعداد اتفاقية شاملة، والدعوة إلى وضع تعريف واضح للإرهاب أمور من شأنها الدفع نحو مقاربة دولية شفافة ومتوازنة تضمن التعاون الدولي الحقيقي في مكافحة هذه الظاهرة على حساب الإجراءات الجزئية والمواقف الظرفية.

إن جهود المجتمع الدولي المتعلقة بمكافحة الإرهاب - الإرهاب بوصفه أبشع خرق لميثاق الأمم المتحدة وتعاليم سائر الأديان وقواعد القانون والأخلاق - ستصبح أكثر فاعلية إذا كانت أكثر شمولية وشفافية. ولا يمكن بلوغ هذا الهدف من خلال إجراءات وتدابير انتقائية. وإذا كان ليس من الوارد تبرير الإرهاب على أي نحو، فإنه لا يمكن الخلط بين المبررات والأسباب. ولا يجب أن يقود إجماعنا على استبعاد المبررات إلى صرف النظر عن الأسباب أو تكييفها بما يتفق والمصالح بإدراجها ضمن الدفاع عن النفس بالنسبة إلى البعض وإلحاقها بالإرهاب بالنسبة إلى البعض الآخر.

إن التشخيص أو التناول الموضوعي للأسباب هو في صميم أية جهود جدية لمعالجة أي داء. وفي غياب هذا التشخيص ومعالجة شفافة متوازنة للأسباب، لن تتجاوز اجتماعاتنا ووثائقنا، للأسف، عبارات وبيانات التنديد والإدانة والاستماع إلى الإحاطات الإعلامية عن عمليات ومآسي إنسانية متكررة. إن الاحتلال ومظالمه وإرهابه وتجاهل حقوق الإنسان والشعوب وكيال التهم لحضاراتها

والبرامج النشطة في هذا المجال. ونعتقد أيضا أنه سيكون من المستحسن، بتوجيه من الجمعية العامة، تعزيز الجهود والمبادرات التي بدأت تضعها في الآونة الأخيرة كيانات مختلفة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

وتؤيد كوستاريكا بالطبع تحديد ولاية المديرية التنفيذية. ومع ذلك نحن على يقين بأن فترة العامين والأشهر القليلة المقبلة ينبغي أن تسمح لنا جميعا بالإسراع في تكثيف الجهود التي أشرت إليها.

يجب أن تتمكن الأمم المتحدة، وبشكل نهائي، من الاستفادة من هيئة تنفيذية تكمن فيها الولايات والموارد والقدرات التقنية اللازمة لمكافحة الإرهاب.

السيد الطلحي (الجمهورية العربية الليبية):

أشكركم سيدي الرئيس على تنظيمكم لهذه المناقشة المفتوحة حول هذا الموضوع البالغ الأهمية. كما أنضم إلى الآخرين في شكر السيد مايك سميث، المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على إحاطته الإعلامية القيمة. إننا على ثقة بكفاءة السيد سميث ونؤكد مواصلة دعم جهوده. ونقدر عاليا كذلك جهود رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السفير يوريكا ممثل كرواتيا.

إننا نرحب بإقرار لجنة مكافحة الإرهاب للخطة التنظيمية المنقحة للمديرية المقدمة عملا بقرار المجلس ١٧٨٧ (٢٠٠٧)، الوثيقة S/2008/80، وما تضمنته من مقترحات وتعديلات. إن الأولويات الجديدة كما أوردتها هذه الخطة ليس من شأنها دعم دور المديرية بوصفها بعثة سياسية خاصة للجنة مكافحة الإرهاب فحسب، بل تعزيز وسائل القضاء على الإرهاب من خلال سائر هيئات الأمم المتحدة. إن هذه الأولويات بكل ما تضمنته من تعزيز للقدرات الوطنية في مكافحة الإرهاب وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدها الجمعية العامة - القرار

أن لجنة مكافحة الإرهاب و مديريتها التنفيذية كلتاها محط آمالنا من أجل زيادة التعاون وتعزيز أمن الدول في هذا الميدان.

منذ اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، حققت المديرية التنفيذية تقدما كبيرا في أعمالها مع الدول بشأن تنفيذ أحكامه الأساسية، سواء أكانت إيجاد الأساس القانوني الضروري أم تعزيز آليات التعاون الإقليمي. ومع ذلك، فإنه لم يحن الوقت بعد، بطبيعة الحال، للحديث عن تنفيذ كامل للقرار أو وضع أطر زمنية محددة وصارمة لهذه العملية. ولغاية الآن، فإن مستوى النتائج التي تحققت في مختلف مجالات أنشطة مكافحة الإرهاب متباين تماما. كما ينطبق هذا على حالة تنفيذ القرار من إقليم إلى آخر ومن بلد إلى آخر.

إن إقامة نظام جديد موثوق حقا لمكافحة الإرهاب يقتضي بذل جهود إضافية - بصورة رئيسية تطوير الحوار المستمر والوثيق بين المديرية التنفيذية والدول الأعضاء. والمهمة الرئيسية اليوم ليست رصد تنفيذ الدول للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) فحسب، بل تقييم دقيق لقدرات هذه الدول واستعداد المديرية التنفيذية لحشد الموارد اللازمة لتقديم المساعدة الفنية أيضا.

ويرحب الاتحاد الروسي بالخطوة التنظيمية الجديدة للمديرية التنفيذية التي تتضمن هذه المبادئ كأساس لها. وأود مرة أخرى أن أشدد على أن الهدف الرئيسي هو تعزيز قدرات المديرية التنفيذية كمنسق لتقديم المساعدة الفنية - بغية إقامة صلة بين المانحين والدول الأعضاء المهتمة. ونتوقع، كنتيجة للإصلاحات التنظيمية الآتية الذكر، أن تتمكن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب من التركيز بفعالية أكبر على تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وأحكامه، وأن تشارك من ثم بنفسها على نحو عضوي في العملية الهامة

وثقافتها والتنكر للأهداف المشروعة للمقاومة ضد الاحتلال وازدواجية المعايير في تطبيق الشرعية الدولية أمور ليست بغريبة من الناحية الأخلاقية فحسب، بل مخالفة لجميع الشرائع السماوية والوضعية أيضا. إنها جذور كثير من مظاهر الاحتقان ومشاعر اليأس والإحباط والكراهية في عدد من مناطق العالم. وما زالت تمثل منابع غزيرة لأعمال العنف.

إن بلادي، ليبيا، وهي التي كانت ضحية لأعمال إرهابية تعددت أنماطها ومظاهر التهديد بها، تبنت في إطار الأمم المتحدة والمجموعات الجغرافية والاتفاقيات والبرتوكولات الدولية والإقليمية، مختلف المواقف المدينة للإرهاب بمختلف صوره، بما في ذلك إرهاب الدولة المباشر وغير المباشر. وما زالت تطالب بالجهود الدولية الرامية إلى استئصال هذه الظاهرة أعراضا وأسبابا وتدعمها. وفي إطار هذه الهدف، تؤيد بلادي تمديد ولاية المديرية التنفيذية وتعرب عن استمرار دعمها لجهودها وأية جهود تحقق أهداف المجتمع الدولي في القضاء على الإرهاب، الذي تعاني منه كل المجتمعات بدون استثناء، وذلك للوصول إلى عالم يعمه السلم والأمن لجميع الشعوب.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للاتحاد الروسي.

بصفتي ممثلا للاتحاد الروسي، أود أن أنضم إلى من سبقني من المتكلمين بالإعراب عن الامتنان للمدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، السيد سميت، على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها اليوم وعلى جميع ما يقوم به من أعمال بالغة الأهمية.

إن جلسة اليوم، التي يحضرها الكثير من وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، هي، من وجهة نظرنا، تأكيد آخر لحقيقة أن مجلس الأمن لا يزال يؤدي دورا هاما جدا في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي. كما أنها تؤكد

تكلم بالانكليزية

أود أن أعرب في البداية عن تقدير اليابان للجهود التي بُذلت لإصلاح المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب منذ تولي المدير التنفيذي الجديد السيد مايكل سميث مهامه. كما أود أن أرحب بالخطة التنظيمية، التي تم اعتمادها للتو.

نحن نؤيد تمديد ولاية المديرية التنفيذية حتى نهاية عام ٢٠١٠. ونفعل ذلك لأننا نؤمن بأن وجهة نظر تمتد من أمد متوسط إلى أجل طويل أساسية في نجاح تنسيق المساعدة الفنية. وفي الوقت ذاته، من الهام أن نعطي أنفسنا فرصة كافية للاضطلاع باستعراضات يمكن عن طريقها أن نرصد أنشطة المديرية التنفيذية لكي نحدد فيما إذا كانت تلك الأنشطة تحقق نتائج مرضية، فضلا عن الحاجة إلى أية تحسينات في أساليب عمل المديرية.

من المقرر استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، في أيلول/سبتمبر من هذا العام. إن عمل المديرية التنفيذية محوري لتنفيذ الاستراتيجية. وفي هذا السياق، نرحب بالمشاركة الناشطة من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وأفرقتها العاملة.

وحكومة اليابان بصفتها رئيسا لمجموعة الثمانية هذا العام، تعتزم الاستيثاق باعتبار ذلك إحدى أهم أولوياتها، من أن مجموعة الثمانية وفريق العمل المعني بمكافحة الإرهاب التابع لها يقومان بمعالجة مسألة كيفية تعزيز التعاون مع المديرية التنفيذية. فعلى سبيل المثال، نريد تعزيز المناقشات المواضيعية في اجتماعات فريق العمل وذلك بتعزيز تشاطر المعلومات من خلال نيويورك والقنوات الأخرى وتهديد الطريق لتقديم المساعدة الملموسة لبناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب. ونود، كذلك، تعزيز استخدام فريق

لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الإرهاب، وأن تسهم في العمل المضطلع به برعاية فرقة العمل المعنية بذلك في الأمانة العامة.

ونحن مقتنعون أن الخطة التنظيمية ستمثل أساسا سليما لتعزيز قدرات المديرية التنفيذية. وفي هذا المقام، نلاحظ بصورة خاصة هذه العناصر الهامة مثل الانتقال إلى حوار أوثق مع المانحين المحتملين وتطوير التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية وتحسين ممارسة زيارات المديرية التنفيذية إلى البلدان، لتناسب مع احتياجات التعاون المحددة لفرادى الدول.

ونلاحظ مع الارتياح استعداد المديرية التنفيذية للاستمرار في الحوار مع الدول بشأن تعزيز تنفيذ القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، الذي لا يزال عنصرا هاما في ولاية المديرية التنفيذية.

أود أن أسلط الضوء على مسألة أخرى وأن أشدد على الأهمية البالغة التي نوليها لانتهااء المديرية من الاستعداد لمشروع التقييم الشامل لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي تم الاتفاق عليه مع لجنة مكافحة الإرهاب. ونرى أنه كلما جرى التبكير في تلقي مجلس الأمن لهذا التحليل الموحد، نكون أكثر سرعة في تحديد المنجزات وأوجه القصور الملموسة في سعينا لحسم هذه المهمة البالغة الأهمية والتدابير التي يمكن للمديرية التنفيذية أن تنفذها برعاية لجنة مكافحة الإرهاب.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد كوديرا (اليابان) (تكلم بالروسية): في

البداية، أود أن أنقل امتناني لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

وهنا، أود أن أشير إلى قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يدعو الدول إلى العمل معاً لقمع الأعمال الإرهابية ومنعها من خلال التعاون المتزايد. ولا أود الخوض في تفاصيل هذا القرار التاريخي، لكن اسمحو لي أن أشدد على بعض أحكامه التي تستحق اهتماماً فيما يتعلق بالحاجة إلى التعاون الدولي.

أولاً، إن عدم توفير ملاذ آمن للإرهابيين من الواجبات الأساسية التي ينص عليها القرار، ويتطلب بالتأكيد مستوى من التعاون أكثر تقدماً فيما بين البلدان المعنية.

ثانياً، إن مسؤولية إنهاء الإفلات من العقاب هي أيضاً عنصر أساسي في القرار. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بضمان مثول الإرهابيين أمام العدالة، وأن يعكس العقاب الذي تنص عليه القوانين المحلية حقاً خطورة الأعمال الإرهابية وألا يُساء استعمال حق اللجوء من قبل الإرهابيين.

إن القرار يلقي الضوء فعلاً على الحاجة إلى زيادة التعاون الدولي. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يوفر أساساً صلباً للرد على الإرهاب بصورة منسقة وموحدة. ومع ذلك، لن تتمخض عن القرار النتائج المرجوة إلا إذا قامت الدول الأعضاء بتنفيذه تنفيذاً كاملاً. وفي هذا الشأن، نأمل أن تؤدي آلية تقييم التنفيذ الأولي التي تم إنشاؤها مؤخراً، إلى تحسين تنفيذ هذا القرار الهام.

ومن ناحية أخرى، إن تكثيف الحوار بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة يمكن أن يساعد على كشف بعض الإخفاقات في الحرب ضد الإرهاب. وإدراكاً منا لهذا قبلنا العرض الذي تقدمت به المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لزيارة تركيا في العام الماضي. ونأمل ونتوقع من المديرية التنفيذية أن تتمكن من زيارة البلدان الأخرى التي أصبحت أهدافاً أو ملاذات آمنة للإرهابيين.

العمل بصورة أكبر في متابعة زيارة الدول الأعضاء للمديرية التنفيذية.

وقد ظلت المديرية التنفيذية مشغولة لزيارة الدول وصياغة تقييمات التنفيذ الأولي. إن ضمان المساعدة الكافية لتلبية الاحتياجات التي تُحدد من خلال تلك العملية سوف يسهم بصورة كبيرة في تنفيذ الاستراتيجية من قِبَل الدول الأعضاء. وأود كذلك أن أذكر أن إنشاء سجل لهذه الإنجازات سوف يزيد من تقدير الدول الأعضاء للمديرية التنفيذية والعمل الذي تقوم به.

إن الجهود الإصلاحية التي شرع بها المدير التنفيذي الجديد تسير بالمديرية في الاتجاه الصحيح، لكن يبقى من الأساسي أن تؤدي إلى نتائج ملموسة. ولذلك نأمل أن تستمر المديرية التنفيذية تحت إشراف السيد سميث في بذل الجهود، آخذة بعين الاعتبار إلحاح المهمة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة لممثل تركيا.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد تركيا البيان الذي سيدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ونظراً للأهمية التي نوليها لهذا البند من جدول الأعمال، أود أن أبدي بعض الملاحظات من وجهة النظر الوطنية.

إن تركيا، بصفتها بلداً يعاني من الإرهاب منذ أكثر من ٢٠ عاماً، تقف في الواجهة في بذل الجهود للقضاء على هذا الخطر. ومع ذلك، فإن الإرهاب ليس ظاهرة خاصة ببلد معين أو منطقة معينة. لقد أثبتت الأحداث المأساوية في جميع أنحاء العالم أنه ليس هناك بلد أو منطقة تعتبر نفسها محصنة ضد الإرهاب. ولذا، ينبغي أن تحظى مكافحة الإرهاب بالأولوية من قِبَل الجميع. وبالمثل، يعتبر التعاون الدولي واحداً من أهم الشروط للنجاح في هذه الحرب.

كنتيجة مباشرة للإرهاب، ناهيك عما صاحب ذلك من تأثير على اقتصادنا.

ولذلك، للهند مصلحة أساسية في إقامة تعاون دولي أكبر وأكثر جدوى لمكافحة الإرهاب. ويشكل ذلك أيضا أساس المنطق وراء إيماننا بأنه ليس هناك قضية سياسية ولا حجة ولا معتقد يمكن أو ينبغي له أن يبرر أعمال الإرهاب. إن تفضيل المهاتما غاندي إلغاء الحركة الجماهيرية وتأجيل استقلال الهند بدلا من التسامح مع أعمال العنف في مدينة شاوري شاورا يعطينا الحق في قول هذا.

إننا نواصل دعوة العالم إلى اتخاذ الإجراءات كعالم واحد لمنع الإرهابيين ومنظريهم ومموليهم من الوصول إلى الأسلحة والأموال ووسائل نقل بضاعتهم القاتلة، وكذلك الحصول على ملاذات آمنة.

ومع ذلك، النتيجة مؤسفة ولكن لم يكن منها مفر لتاريخنا المأساوي في التعامل مع الإرهاب، جمعت الهند التجارب والخبرات من القيام بذلك. وإن جهودنا تستغل جميع الأدوات المتوفرة ضمن ترسانة دولة ديمقراطية تحكمها سيادة القانون. فهي تشمل جميع الجهود من أنماط المراقبة التي ينظمها القانون، ورصد التدفقات المالية والقوانين الفعالة فيما يتعلق بمواد الاستعمال المزدوج إلى أعمال تحقيقات الشرطة على الطريقة التقليدية. ومع ذلك نعرف بأنه رغم شمول الجهود، هناك دائما احتمال وقوع فشل كارثي. واعترافا بهذا نسعى من أجل بذل جهد دولي شامل لمكافحة الإرهاب.

وفي هذا الشأن، بالرغم من معالجة مكافحة الإرهاب بصورة أكثر جدية من قبل الأمم المتحدة بشكل عام ومجلس الأمن بشكل خاص، هناك دليل محدود على بذل جهود حقيقية مشتركة لإنجاد استجابة دولية أكبر للإرهاب. وقد ظللنا نحاجج منذ أكثر من عقد من الزمن، وما زلنا

وأخيرا، إن المساعدة القانونية المتبادلة والاحترام التام للالتزامات بالترحيل أو المحاكمة يحددان إطار العمل الدولي للتعاون في الحرب ضد الإرهاب. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء الأفرقة الفنية، كما وردت في الخطة التنظيمية المنقحة للمديرية التنفيذية، التي سوف تعالج، في جملة أمور، المسائل القانونية العامة مثل الترحيل والمساعدة القانونية المتبادلة.

إن العيش في عالم ينعم بالسلام والأمن هدف تتشاطرته جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال التعاون الدولي الحازم للقضاء على خطر الإرهاب.

وقبل أن اختتم ملاحظاتي، أود كذلك أن أتقدم بتهانينا للرئيس الجديد للجنة مكافحة الإرهاب، سعادة السيد نيفين يوريكا، وللمدير التنفيذي الجديد للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، السيد مايك سميث، ونؤكد من جديد أننا سوف نقدم لهما كل الدعم الذي هما بحاجة إليه.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لممثل الهند.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): أود منذ البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة قد أصبحت، للأسف، عنصرا بارزا في عالم اليوم. لقد نما الإرهاب بصورة متواصلة خلال القرن العشرين ليصبح واحدا من التحديات الاستراتيجية والسياسية والإنمائية الرئيسية في القرن الحادي والعشرين.

إن دعوة الهند إلى التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب يعود إلى ما قبل معظم التدابير التي يتخذها مجلس الأمن أو الجمعية العامة؛ بل يعود إلى ما قبل النظر الجدي في مسألة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة. ولهذا السبب ما زالت الهند، لسوء الحظ، أحد ضحايا الإرهاب الدولي. ففي أقل من ٢٥ عاما، قُتل أكثر من ٦٠ ٠٠٠ في أجزاء عديدة من الهند

وتبادلنا للخبرات معه. ونهتدي في نهجنا باعتقادنا أن مجموع جهودنا الجماعية يمكن بالفعل أن يزيد على مجموع الأدوار التي تقوم بها فرادى الدول على حدة في المعركة ضد الإرهاب.

لذلك، أود أن أذكر للتسجيل في المحضر ما يلي: ترحب الهند بالخطة التنظيمية المنقحة للمديرية التنفيذية، على النحو الوارد في الوثيقة S/2008/80. ونرجو أن تأتي بمزيد من المرونة في النهج والفعالية في التنفيذ.

ونتطلع أيضا إلى زيادة الجهود المبذولة للجمع بين الجوانب المترابطة للآليات التنفيذية للجنة القرار ١٢٦٧، ولجنة القرار ١٥٤٠ ولجنة مكافحة الإرهاب، والتنسيق بينها وبين فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وترجو الهند أن تدمج هذه الجهود داخل كيان الأمم المتحدة بشكل أوثق مع المهام الرئيسية الجاري الاضطلاع بها من جانب الهيئات المتخصصة كمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول ومنظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة البحرية الدولية.

ولذلك تؤكد الهند بقوة أهمية الجهد الجماعي المبذول للتركيز على المساعدة التقنية في الصراع الأكبر ضد الإرهاب، في مساعدة الدول على تنفيذ ولاية اللجنة والصكوك ذات الصلة.

وتعرب الهند عن استعدادها لتقديم كل مساعدة في سياق الجهد الأكبر لمكافحة خطر الإرهاب. والتزامنا بأن نفعل ذلك هو أمر ثابت بالفعل في السجلات، في تقرير الهند الخامس المقدم إلى اللجنة في آذار/مارس ٢٠٠٧، ونحن على استعداد لتبادل المعلومات مع آليات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة التي تعمل في هذه المجالات. ولدينا الاستعداد لتقديم هذه المساعدة على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، ولا سيما في حالة البلدان التي ليست نفسها مهددة تهديدا

نعتقد أن الاتفاق على إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي ينبغي أن يكون الخطوة الأولى في الجهود المتضافرة لمكافحة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة. إن من شأن هذه الاتفاقية أن توفر الإطار القانوني لاستراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب. وما زلنا مقتنعين بأنه ينبغي الاتفاق على إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي إذا أردنا أن تكون لدينا شبكة متداخلة من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة تعمل معا يدا واحدة لمكافحة الإرهاب.

إننا لسنا بحاجة إلى تعريف فلسفي للإرهاب. فالفقرة الأولى من مشروع المادة ٢ تنص بوضوح على تعريف القانون الجنائي للأعمال الإرهابية. والمقترحات الحالية تعالج بصورة فعالة مسألة الجرائم التي ينظمها القانون الإنساني الدولي وتلك التي تنظمها الاتفاقية. ولذلك فالمطلوب الآن هو الإرادة السياسية لإبرام الاتفاقية. ويمكن مواصلة جهود مجلس الأمن على أساس إصدار الجمعية العامة لهذا القرار.

وفوق التزامنا بإبرام اتفاقية شاملة في وقت مبكر، بدأنا مناقشتها في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، نرى ميزة في الأخذ بنهج عملي لإزاء آليات وعناصر مكافحة الإرهاب المختلفة الموجودة بالفعل. وقد اعتمدنا نهجا من هذا القبيل في العمل مع لجنة مكافحة الإرهاب ودعم جهودها، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة وطالبان والأفراد والكيانات المرتبطة بهما ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وقد أعربنا عن آرائنا في حينه بشأن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فضلا عن أفرقة الخبراء التابعين لها. ولم يكن أقل هذه التدابير استقبالننا لزيارة مشتركة للخبراء بتنسيق من المديرية التنفيذية، قام بها خبراء من فريق الرصد التابع للجنة القرار ١٢٦٧ ومن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى الهند في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

السيد ماليركا دياز (كوبا) (تكلم بالإسبانية):

باسم الوفد الكوبي، أود أن أهنيكم يا سيدي الرئيس وفريقكم على العمل الذي تقوم به الرئاسة ومجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس. ونود أن نعرب أيضا عن امتناننا للمعلومات التي نقلها إلينا صباح اليوم السيد مايك سميث، المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب.

إن الحرب على الإرهاب مسألة تتجاوز حدودها سياق مجلس الأمن بكثير. وتشكل هذه المشكلة أولوية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المحبة للسلام، وليس فقط للأعضاء الدائمين أو المؤقتين في هذا الجهاز.

وتمثل مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره إحدى الأولويات بالنسبة لكوبا. ولم يسمح بلدنا قط ولن يسمح باستخدام إقليمه للقيام بأعمال إرهابية ضد أي دول من الدول، دون استثناء. ونؤمن إيماننا ثابته بأن التعاون الدولي الحقيقي والفعال الذي يمكن من منع جميع أعمال الإرهاب ومكافحتها هو وحده الذي سيقدم الرد الفعال والمستدام على آفة الإرهاب على الصعيد العالمي.

وطوال سنوات كان وفدنا يتقدم بمعلومات تفصيلية بانتظام إلى مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة له عن الأفعال الإرهابية التي يرتكبها عدة أفراد ومنظمات تستهدف كوبا وعن الحماية المتواطئة والتسامح من جانب حكومة الولايات المتحدة. غير أننا لا نعلم ما إذا كان قد تم اتخاذ أي إجراء ولو لمجرد تقييم المعلومات المقدمة، وما إذا كان قد اضطلع بأي تحقيق في عدم امتثال الولايات المتحدة لعدة قرارات اعتمدها هذا الجهاز.

وقد أدلينا ببيانات في هذه القاعة في أكثر من مناسبة لنحذر من إطلاق سراح الإرهابي الدولي لويس بوزادا كارياس. وطلبنا مرارا أن تتخذ خطوات عملية لمنع ارتكاب هذا العمل الشائن، الذي أصبح الآن حقيقة واقعة. وقد أخطرت اللجنة بذلك في حينه وبالتفصيل.

مباشرا بالإرهاب، ولكن مشاركتها حيوية لنجاح الجهد الدولي الأوسع نطاقا.

ولكننا نود أن نحث على بذل مزيد من الجهود لمتابعة المعلومات التي يتم الحصول عليها من الدول الأعضاء في إطار الجهد المبذول لمكافحة الإرهاب. ومن المستصوب حشد معارفنا وخبراتنا الجماعية، ولكنه لا يمكن أن ينجح ما لم توجد أدلة كافية على أنه يلقي ترحيبا ويعد ضروريا على حد سواء.

إن البرنامج السياسي والاجتماعي الاقتصادي للأصوليين دائما رجعي واستغلالي إلى حد كبير. ويعلمنا التاريخ أنه لمنع قوى الإرهاب الأصولي من احتلال حيز للانشقاق، يجب تعزيز القوى الديمقراطية والعلمانية، وليس إضعافها. ويتطلب الجهد الأكبر المبذول لتعزيز التعاون الدولي مزيدا من التعاون بين أعضاء مجلس الأمن وعموم أعضاء الأمم المتحدة. ونرجو أن تكون مناقشة اليوم هي الأولى في جهود أخرى ستبذل لبناء تعاون أوثق داخل النظام الدولي.

وفي الختام، اسمحوا لي أيضا بأن أتقدم بالتهنئة لرئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السيد يوريكا، وأن أشكر السيد مايك سميث، المدير التنفيذي للمديرية، على كل من تقديمه اليوم، الذي أحاطني علما به زميلي، وعلى ما أتى به إلى وظيفته من قوة والتزام. ونرجو له كل التوفيق في جعل المديرية التنفيذية أداة مستجيبة ومرنة في المعركة الكبرى مع الإرهاب.

(تكلم بالروسية)

ونحن نعلم، كما تعلمون يا سيدي الرئيس، من الخبرة المباشرة ما يعنيه الإرهاب. وتعاون المجتمع الدولي ضرورة لا غنى عنها في مكافحته.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن

لممثل كوبا.

ومسؤوليتها المطلقة عن إطلاق سراح هذا الشخص. وسوف يصادف تشرين الأول/أكتوبر المقبل مرور ٣٢ عاما على ارتكاب بوزادا كاريباس وأتباعه العمل الإرهابي الشنيع ضد طائرة شركة الطيران الكويتية الذي أودى بحياة ٧٣ من المدنيين الأبرياء.

ولا بد من الإشارة إلى أن شخصا آخر مسئولاً عن تفجير الطائرة في أثناء رحلتها، هو أورلاندو بوش، ينعم أيضا بحريته في ميامي، بينما يدلي ببيانات عامة يتباهى فيها بأفعاله الإرهابية العديدة ضد الشعب الكويتي. وفي الوقت ذاته، لا تزال المنظمات الإرهابية تعمل في وضوح النهار في ميامي وغيرها من مدن هذا البلد، عاكفة على أنشطة التجنيد والتدريب وجمع الأموال، وشراء الأسلحة والتخطيط لارتكاب الأعمال الإرهابية ضد بلدنا وتنفيذها.

ومن الأمثلة الأخرى على تواطؤ سلطات الولايات المتحدة مع الأعمال الإرهابية التي ترتكب ضد كوبا أن مجموعة من المتعاونين مع بوزادا كاريباس، ومنهم الإرهابيان سانتياغو ألفاريز وأوزفالدو ميتات، صدرت بحقهم منذ أيام قليلة مضت أحكام مضحكة على إعاقة سير العدالة برفضهم الإدلاء بشهاداتهم ضد بوزادا، مع أنه كان ينبغي إصدار الأحكام عليهم، وفقا لقانون الولايات المتحدة ذاتها، بتهمة الإرهاب.

يطلب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) إلى جميع الدول أن تمتنع عن تدبير أعمال إرهابية في أراضي دولة أخرى، أو التحريض أو المساعدة أو المشاركة في ذلك، أو التغاضي عن أنشطة منظمة داخل أراضي دولة أخرى بهدف القيام بأعمال من هذا القبيل. ويطلب أيضا إلى جميع الدول، في جملة أمور، أن تكفل تقديم أي شخص يشارك في مثل هذه الأعمال إلى العدالة. ألا ينطبق هذا على الولايات المتحدة؟

لقد أطلق سراح بوزادا كاريباس، الذي يعد بحق أخطر إرهابي في نصف الكرة الغربي، في العام الماضي، بالرغم من وجود أدلة كافية للربط بينه وبين عدد من أكثر الجرائم بشاعة في القرن العشرين، ومنها إسقاط طائرة الرحلة ٤٥٥ التابعة لشركة الطيران الكويتية في عام ١٩٧٦، وفضيحة إيران كونترا، والتفجيرات في المراكز السياحية الكويتية في عام ١٩٩٧.

ورغم إدراك حكومة الولايات المتحدة لأفعال بوزادا كاريباس السيئة السمعة والحذيرة بالشجب، فلم توجه إليه حكومة الولايات المتحدة تهما إلا على جرائم ثانوية تتصل بالهجرة. وأتيحت الفرصة آنذاك توجيه الاتهام إليه على سجله الحافل. وتوجد أدلة كثيرة لإثبات ذلك. وفي وثائق مكتب التحقيقات الفيدرالية والمخابرات المركزية الأمريكية التي رفعت عنها السرية وفي اعترافات بوزادا كاريباس، ما يكفي من الأدلة لتوجيه الاتهام إليه بوصفه إرهابيا باعترافه. ولا يوجد شك اليوم في أن القصد الحقيقي كان يتمثل في منع نشر تفاصيل أعماله التدميرية الرعناء المرتكبة بأوامر من المخابرات المركزية الأمريكية على الملأ. وسوف يُكشف عن الأسرار التي يعرفها بوزادا كاريباس إن عاجلا أو آجلا. ولن يمكن إخفاء الحقيقة إلى الأبد.

وجرى إطلاق ستارة دخان في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، حين قدمت حكومة الولايات المتحدة استئنافا أمام محكمة اتحادية للإفراج عن بوزادا كاريباس. ويمثل هذا العمل مناورة أخرى لتغطية الجرم الذي ارتكبه الإرهابي الدولي المذكور باعترافه. ولا يشير الاستئناف إلى سجله الإرهابي الطويل. بل يصرون على معاملة القضية كجريمة ثانوية من جرائم الهجرة. وبذلك يكفلون للإرهابي حريته بشكل حاسم وسحب جميع التهم الموجهة ضده.

وها هي كوبا تأتي من جديد إلى مجلس الأمن لتستنكر وتدين بقوة تواطؤ حكومة الولايات المتحدة

وعلى غرار ما فعلت كوبا حتى الآن، ستواصل الالتزام الصارم بأحكام القرارات التي اتخذها مجلس الأمن، بما في ذلك القرارات ذات الصلة بقضية الإرهاب، وسوف تستمر في التعاون مع الهيئات الفرعية التي أنشئت بموجب تلك القرارات. وفي الوقت نفسه، نأمل في أن يستخدم هذا الجهاز على نحو فعال المعلومات الغزيرة والمفصلة التي قدمتها كوبا، دون مزيد من الإبطاء.

الرئيس (تكلم بالروسية): أُعطي الكلمة الآن لممثلة سلوفينيا.

السيدة ستيغليتش (سلوفينيا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا، والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة آيسلندا والنرويج، الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وأوكرانيا، ومولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

يؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة عمل لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية لتعزيز ورصد تنفيذ القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) ويرحب بالتقدم الذي أحرزته مؤخرا. ونتطلع قُدُما إلى رؤية المزيد من التعاون الوثيق والفعال مع المديرية ومديرها التنفيذي، السفير مايك سميث، والرئيس الجديد للجنة مكافحة الإرهاب، السفير نيفين يوريكا، الممثل الدائم لكرواتيا.

الإرهاب خطر عالمي يتطلب استجابة عالمية وشاملة. وفي هذا الصدد، فإن الأمم المتحدة هي المحفل العالمي الوحيد حقا، ويؤدي مجلس الأمن دورا حاسما في العمل الدولي لمكافحة الإرهاب. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد مرة أخرى أن الإرهاب هو أحد التهديدات الأكثر خطورة

وفي حين يظل الإرهابيون معدومو الضمائر باعترافهم هم أنفسهم مطلقي السراح، ما زالت سلطات الولايات المتحدة تحتجز كرهائن في سجون تطبق فيها إجراءات أمن مشددة خمسة من مكافحي الإرهاب الكوبيين، الذين كانوا، بفضل إشارهم وشجاعتهم، يحاولون الحصول على معلومات عن جماعات إرهابية تتخذ من ميامي مقرا لها لمنعها من ارتكاب أعمال عنف وإنقاذ حياة مواطنين كوبيين ومواطني الولايات المتحدة. ومرة أخرى تطالب كوبا بإطلاق سراح الأشخاص التالية أسماؤهم على الفور: غيراردو هرنانديز، ورامون لابانينو، وفرناندو غونزالس، وأنطونيو غريرو، ورينيه غونزالس.

وتكرر كوبا من جديد طلبها إلى مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة له بأن يهتما فورا بالمعلومات المفصلة التي قدمها بلدنا لهما وأن يتخذا كل التدابير الملائمة المتضمنة في القرارات ذات الصلة. وطبقا لهذه القرارات، لا بد أن يطالب هذا الجهاز حكومة الولايات المتحدة بأن تصدر على الفور حكما على لويس بوسادا كاريلس لارتكابه أعمالا إرهابية أو أن تسلمه إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية التي ما فتئ نظامها القضائي يلاحقه منذ سنوات.

ولا بد من خوض غمار الحرب ضد الإرهاب على النحو الأوفى. ولا بد من رفض الإرهاب تحت أي ظرف من الظروف. ولن يكون بالمستطاع القضاء على الإرهاب إذا أُدِينت بعض الأعمال الإرهابية فحسب في حين يتم تجاهل أو التغاضي عن أو تبرير أعمال إرهابية أخرى، أو ببساطة يتم التلاعب بالقضية خدمة لمصالح سياسية صغيرة. ولا يمكن أن يسود الكيل بمكيالين والإفلات من العقاب في ما يتصل بمعالجة هذه القضية الحساسة. ولا يمكن أن يواصل مجلس الأمن صمته المتواطئ إزاء هذه الإهانة الخطيرة لضحايا الإرهاب في أرجاء العالم.

مايك سميث، واعتمدتها لجنة مكافحة الإرهاب. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن اعتقاده بأن الخطة التنظيمية المنقحة توفر أساساً ممتازاً لأعمال المديرية التنفيذية في المستقبل. وليس ثمة شك في أن المقترحات المتعلقة بتعزيز الرصد، والتعاون والتنسيق، وتعزيز تيسير المساعدة التقنية وضرورة ضمان اتساق الأنشطة وتحسين عملية تبادل المعلومات، كلها تدابير من شأنها أن تسهم في فعالية وشفافية الأعمال التي تضطلع بها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

ولذلك، يوافق الاتحاد الأوروبي تماماً على أنه ينبغي للمديرية التنفيذية أن تواصل إسداء المشورة للجنة مكافحة الإرهاب، وينبغي لها بموجب ولايتها أن تعزز دورها في تيسير المساعدة التقنية لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وتعزيز قدرات الدول الأعضاء على تحديد وتنفيذ تدابير فعالة لكي تفي بالتزاماتها، وتيسر تقديم المساعدة لتطوير قدراتها على حماية بنيتها التحتية الهامة ضد الهجمات الإرهابية. ولذلك، يرى الاتحاد الأوروبي أن من الأهمية بمكان مواصلة الحوار الملائم بصفة خاصة فيما بين المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ولجنة مكافحة الإرهاب والدول الأعضاء لكي يتسنى تبادل المعلومات فيما بين الكيانات ذات الصلة على نحو منظم.

وما برحنا نؤيد دوماً زيادة التنسيق والتعاون فيما بين لجان مجلس الأمن الثلاث وخبرائها. وفي هذا الصدد، نؤيد قرار تحسين المشاركة مع المانحين، لتعزيز فهم دور المديرية وتعزيز التعاون بين المديرية وخبراء لجان مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ومن شأن التعديلات المقترحة لأساليب عمل المديرية التنفيذية والهيكل التشغيلي المنقح أن تعزز بقدر أكبر الدور النشط الذي تضطلع به المديرية التنفيذية في مكافحة الإرهاب.

للسلام والأمن الدوليين وأن أية أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية وليس لها ما يبررها، بغض النظر عن دوافعها، وحيثما وأينما كانت وأيا كان مرتكبوها. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن اقتناعه بأن أي إجراء يُتخذ لمكافحة هذا البلاء يجب أن يكون وفقاً للالتزامات بموجب القانون الدولي، ولا سيما الحقوق الدولية للإنسان، وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي.

ويشير الاتحاد الأوروبي إلى تمديد ولاية المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب الذي تم في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. بمقتضى قرار مجلس الأمن ١٧٨٧ (٢٠٠٧) ويؤيد تمديد ولاية المديرية مرة أخرى. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن اقتناعه بأن هذا قرار حكيم من شأنه أن يسهم بصورة موضوعية في فعالية الحرب العالمية ضد الإرهاب.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي استمرار أعمال المديرية على نحو فعال والمتمثلة في تيسير بناء القدرات وإسداء المشورة للجنة مكافحة الإرهاب بشأن قضايا القانون الدولي، ولا سيما الحقوق الدولية للإنسان، واللاجئين، والقانون الإنساني الدولي بغية تعزيز قدرة لجنة مكافحة الإرهاب على رصد تنفيذ القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥). وننوه بالدور الحاسم الذي تضطلع به المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في دعم لجنة مكافحة الإرهاب لتنفيذ ولايتها. لقد طورت المديرية حواراً وتعاوناً متواصلين مع الدول الأعضاء وذلك بزيارة دول مختارة، وتيسير المساعدة التقنية والعمل من أجل تحديد الاحتياجات ذات الأولوية للدول الأعضاء والمساعدة في تلبية تلك الاحتياجات، وإعداد وصياغة تقييمات التنفيذ الأولية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالخطة التنظيمية للمديرية ويؤيدها تأييداً تاماً، وهي الخطة التي أعدها المدير التنفيذي

ونشكر السيد مايك سميث، المدير التنفيذي للمديرية على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات، التي قدمها هذا الصباح، وعلى ما بذله من جهود حتى الآن لمراجعته تنظيم المديرية وأساليب عملها.

إن الخطة التنظيمية المنقحة للمديرية، التي أقرتها لجنة مكافحة الإرهاب في الشهر الماضي، ستعزز المديرية وتحسن عملها، وتضعها في صلب جهد الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وترحب أستراليا باعتراف لجنة مكافحة الإرهاب بضرورة أن تشارك المديرية التنفيذية، على نحو فعال، في عمل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، التي أنشئت لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذها للاستراتيجية العالمية.

ويمثل اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالإجماع، للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب إنجازا هاما بالنسبة للمجتمع الدولي. ويكمن التحدي الآن في ترجمة الالتزامات الواردة في الاستراتيجية إلى عمل ملموس من أجل منع أعمال الإرهاب أينما تقع، ومحاكمة مقترفيها ومعاقبتهم.

ومن خلال انخراط المديرية في العمل مع فرقة العمل، ينبغي أن تضطلع بدور بناء في تنسيق أنشطة مكافحة الإرهاب التي تقوم بها مختلف وكالات الأمم المتحدة. وتتطلع أستراليا إلى العمل مع مديرية تتسم بقدر أكبر من الفعالية والديناميكية والتجاوب. وترحب أستراليا بتركيز المديرية على تحسين قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب. فلا جدوى من قوانين مكافحة الإرهاب دون القدرة على وضعها موضع التنفيذ.

وتركز أستراليا في ما تقدمه من مساعدة لبناء القدرة على مكافحة الإرهاب في منطقتنا، على تقديم مساعدة عملية لتحقيق نجاحات في مكافحة الإرهاب في الميدان.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة تعاون الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب ومشاريعها للمساعدة التقنية مع المنظمات الإقليمية. وتوجه الدعوة بصورة منتظمة إلى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وأعضاء المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لحضور اجتماعات الفريق العامل المعني بمكافحة الإرهاب والتابع لمجلس الاتحاد الأوروبي.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن من الأهمية بمكان أن تؤدي جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة دورها كاملا بطريقة منسقة لمواجهة الإرهاب. وفي هذا الصدد، يوجد بين الأولويات المتضمنة في الخطة التنظيمية المنقحة مشاركة المديرية التنفيذية بنشاط في فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والحفاظة على العلاقات التعاضدية والتعاونية مع الأعضاء الآخرين في فرقة العمل. ويرى الاتحاد الأوروبي أن هيئات الخبراء في لجان مجلس الأمن الثلاث، بما في ذلك المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، تؤدي دورا هاما في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. فضلا عن ذلك، يعرب الاتحاد الأوروبي عن اقتناعه بأن المديرية التنفيذية سوف تواصل الاستفادة بصورة موضوعية من الأنشطة العالمية الأخرى لمكافحة الإرهاب وتكملها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد ليسون (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد أستراليا بقوة لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية. وتؤدي كل من اللجنة والمديرية التنفيذية دورا هاما في استجابة المجتمع الدولي للخطر الذي يمثله الإرهاب على الصعيد الدولي وتشكلان عنصرين رئيسيين من عناصر هيكل الأمم المتحدة الذي أنشئ لمساعدة الدول الأعضاء على التصدي لهذا التحدي.

الدولي، لا سيما، حقوق الإنسان وقوانين اللاجئين والقانون الإنساني الدولي.

وأخيراً، تظل أستراليا على استعداد للعمل مع لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية لتعزيز أهدافهما وتحسين انخراطهما في العمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأستراليا على ثقة من أنه سيكون بمقدور المديرية أن تساهم، على نحو كامل ومركزي، في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، بفضل خططها التنظيمية المنقحة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد يانيث - بارنويو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لوفد بلدي للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية.

ونؤيد تماماً مضمون البيان الذي أدلى به ممثل سلوفينيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

أولاً، أود أن أعرب مجدداً عن التزام إسبانيا الثابت بمكافحة جميع أشكال الإرهاب، أياً كانت دوافعه، وعن رغبتنا في أن يحظى هذا الكفاح، على الدوام، بالأولوية في جدول أعمال المجتمع الدولي، وبالتالي، في جدول أعمال الأمم المتحدة.

والإرهاب مشكلة عالمية لا يمكن معالجتها على نحو فعال إلا إذا تصرفنا بصورة حاسمة ومنسقة. ولذلك، فإن حكومة بلدي على اقتناع بأن العمل المتعدد الأطراف نهج لا غنى عنه للتصدي لوحشية الإرهاب، وتود أن تشدد، مرة أخرى، على الدور المركزي الذي ينبغي أن تضطلع به الأمم المتحدة من أجل كفالة المشروعية للجهود المشتركة التي

والالتزام المديرية بالسعي إلى اتخاذ تدابير عملية تروم تعزيز قدرات الدول الأعضاء في الكفاح ضد الإرهاب يستحق كل الشناء.

وفي هذا السياق، ترحب أستراليا أيضاً بالتركيز المتجدد للمديرية على الاتصال بالمانحين، الذين يعملون في مجال مكافحة الإرهاب، ومواءمة قدرات المانحين مع احتياجات المتلقين. وتكتسي إقامة علاقات بناءة مع البلدان المانحة والمتلقية، والتركيز العملي على القدرات والاحتياجات، أهمية حاسمة لنجاح عمل لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

وتختلف طبيعة التهديد الإرهابي باختلاف الدول والمناطق، شأنها في ذلك شأن قدرات الدول واحتياجاتها في مجال مكافحة الإرهاب. وتضطلع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية بدور هام في تزويد الأطراف الفاعلة المعنية بمكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، بفهم أفضل للظروف والتحديات المحلية. وتدعم أستراليا المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في جهودها لتعزيز علاقاتها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا المجال، على النحو المسلم به في خططها التنظيمية المنقحة.

كما ترحب أستراليا بتركيز المديرية على الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب. فلن تتمكن من التصدي لتهديد الإرهاب على نحو فعال باستخدام الأساليب ذاتها التي يستخدمها الإرهابيون. فتدابير مكافحة الإرهاب يجب أن تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتحقق التوازن بين حماية السكان من التهديد الإرهابي وحماية الحريات المدنية. وتضطلع المديرية بدور حيوي في إسداء المشورة للجنة مكافحة الإرهاب والدول الأعضاء بشأن سبل مكافحة الإرهاب التي تتماشى مع التزاماتها بموجب القانون

أدواتها، وإصلاح منهجية عملها، ومواءمة هيكلها التشغيلي مع الاحتياجات والتحديات الجديدة التي تواجهها. وتقديم هذه الخطة التنظيمية الجديدة خطوة إلى الأمام، وهي تستحق الإشادة.

وترحب إسبانيا باعتماد لجنة مكافحة الإرهاب للخطة التنظيمية المنقحة في ظل الرئاسة القديرة لكرواتيا. كما نؤيد تمديد مجلس الأمن لولاية المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

ونرى أنه من المهم أن يكون بمقدور المديرية مواصلة تطوير عملها في مساعدة لجنة مكافحة الإرهاب على الوفاء بولايتها، والاستمرار في جهودها بغية تعزيز دورها بوصفها الميسر للمساعدة التقنية بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية، وتعزيز الحوار مع الدول الأعضاء، وتكثيف التعاون مع المنظمات الدولية، وتحسين المعلومات بشأن عملها، ورفع مستوى التعاون مع اللجان المتخصصة الأخرى التابعة لمجلس الأمن، فضلا عن الهيئات الأخرى للأمم المتحدة.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة العمل المتصلة بها (قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٨٨). ولتنفيذ هذه الاستراتيجية وخطة العمل، أنشئت فرقة معنية بالتنفيذ للتنسيق بين الـ ٢٤ وحدة المنخرطة في هذه المهمة ضمن منظومة الأمم المتحدة وخارج إطارها. ومن ضمن التحديات الجديدة التي حددتها المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ضرورة كفاءة المشاركة الفعالة في أعمال فرقة العمل المعنية بالتنفيذ هذه، وبالتالي الإسهام صوب العمل المنسق والمتسق في إطار الأمم المتحدة. ومضى عام ونصف الآن منذ اعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وينبغي فعلا مضاعفة الجهود بغية كفاءة التنفيذ الفعال للاستراتيجية. وبغية إحراز تقدم فعال نحو بلوغ ذلك

تبذلها دولها الأعضاء والمنظمات الدولية، على الدوام، في امتثال صارم لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

وقد اكتسب العمل الذي قامت به لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية على مدى السنوات القليلة الماضية أهمية خاصة في تعزيز ورصد الامتثال لقراري مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٤). وانقضت أربعة أعوام على إنشاء المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وحن الوقت الآن لتقييم التقدم الذي أحرزته المديرية في تنفيذ ولايتها. وتقوم إسبانيا بهذا الأمر بارتياح خاص، لأنها كانت من أوائل القوى الحركية لإنشائها، خلال فترة ولايتها في مجلس الأمن في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، ولأنها ترأست لجنة مكافحة الإرهاب أيضا. والسيد روبريث، أول مدير تنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، كان إسبانيا.

واستمرت إسبانيا منذئذ في دعم المديرية، وما فتئت ملتزمة بتحقيق أهدافها. ويتجلى ذلك الالتزام في المساعدة التقنية التي قدمناها في مختلف مناطق العالم وفي مختلف مجالات الأنشطة، مثل سن القوانين، ومكافحة الإرهاب وموارد تمويله، وفي مجالات نشاط مثل مراقبة الحدود، أو العمل الذي تقوم به قوات الشرطة والأمن. وعلاوة على ذلك، تعاونت إسبانيا في تمويل أنشطة مثل الاجتماع الخاص الخامس للجنة مكافحة الإرهاب بشأن منع الحركات الإرهابية والمراقبة الفعالة للحدود، الذي نظمته المديرية التنفيذية بالاشتراك مع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، في نيروبي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

ونقدر التوصيات التي قدمها آنفا المدير التنفيذي للمديرية، السيد سميث، الرامية إلى تعديل الخطة التنظيمية للمديرية، التي تقترح استكمال نطاق مهامها، وتحسين

ويبين التقرير أن خطوات هامة قد اتخذت على الصعيد الوطني لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). كما يوضح أنه لا بد الآن من إيلاء التركيز على تقييم تنفيذ التدابير وتنسيق الآليات المعتمدة. ولتلك الأسباب، فإن مجموعة ريو تنوه مع اهتمام كبير بالأولويات المقترحة للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب في مجالات تقديم المساعدة التقنية وتطوير استراتيجية أفضل للاتصالات والتعهد ببذل جهود إضافية نحو تعزيز التضامن والتنسيق مع اللجنتين الأخريين المنشأتين بموجب القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ومنذ اعتماد القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية، اتخذت الأمم المتحدة خطوات هامة نحو التضامن والتعاون في مكافحة الإرهاب. وينطبق هذا على اعتماد الجمعية العامة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي ستخضع لاستعراض جماعي خلال أيلول/سبتمبر هذا العام.

إن الاستراتيجية وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب يوفران فرصة ممتازة لزيادة قدرات منظومة الأمم المتحدة على تحديد الاحتياجات إلى المساعدة والإمكانيات الحقيقية للتعاون بربط أصحاب المصلحة في مكافحة الإرهاب.

وبناء على ذلك، تعترف مجموعة ريو بأهمية الدعم الذي تقدمه المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب إلى الدول الأعضاء في تنفيذ الاستراتيجية بوصفها أعضاء في فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ولكن أيضا حينما تقي بولايتها في تشجيع وضع برامج تقديم المساعدة للدول الأعضاء وفي تنسيق الجهود مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في مكافحة الإرهاب. ومع وضع هذه في الاعتبار، ترى مجموعة ريو أنه ينبغي للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب أن تزيد أنشطتها في تيسير الاتصال بين

الهدف، فإن الأمر البالغ الأهمية هو أن نعزز ونزيد التنسيق والتعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن في جميع المجالات المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وهذا هو التحدي الذي يجب أن نواجهه جميعا ويجب ألا ندخر وسعا في التصدي له.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة ريو وهي: الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبليز وبنما وبوليفيا وبيرو والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وغيانا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهايتي وهندوراس.

وتود مجموعة ريو أن تشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى إدراجها في جدول أعمال المجلس بغية متابعة أنشطة المجلس في ما يتعلق ببند جدول الأعمال "التحديات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية". ويشكل هذا المنتدى للمناقشة المفتوحة والتفاعل المتزايد بين المجلس وهيئاته الفرعية مع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن جهودا هامة بدون شكل لبلوغ الهدف المشترك لهذه المنظمة في مكافحة الإرهاب.

إن مجموعة ريو أحاطت علما بشكل خاص بالتقرير الذي قدمه المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، الذي نود أن نرحب به، عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٨٧ (٢٠٠٧) وفي ما يتعلق بالتعديلات التي أدخلت على الخطة التنظيمية المنقحة للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب (S/2008/80).

والقواعد الدولية لحماية حقوق الإنسان ومع مراعاة القانون الإنساني الدولي. وكرر بلدنا هذا الالتزام في جميع المنتديات الدولية ذات الصلة. وظل التعبير الأساسي عن هذه السياسة هو تعزيز هيئتنا القانونية الموجهة نحو منع وقوع الأعمال الإرهابية واتخاذ تدابير لتعزيز النماذج للتعاون الإقليمي والعالمي في مكافحة هذه الآفة.

وتمشيا مع هذا الكفاح، يؤكد بلدنا مجددا أيضا على التزامه بالاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ونؤمن بأنه لا بد أن تتخذ الإجراءات، في مكافحة الإرهاب، مع الامتثال لميثاق الأمم المتحدة. وعلى جميع الدول أن تكفل أن التدابير التي تتخذ في هذا المجال تمثل للالتزامات التي قطعتها وفقا للقانون الدولي، وخاصة القواعد الدولية لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للجوء والقانون الإنساني الدولي. ولا يمكن أن تكون مكافحة الإرهاب ذريعة لتبرير انتهاكات القانون الدولي.

وعلاوة على ذلك، وفي مكافحة الإرهاب، مثلما هو الحال في المشاكل الأخرى التي تؤثر على المجتمع الدولي وقهمه، نرفض الممارسات والتقييمات الانفرادية التي تقوم على أساس معايير ذاتية لا تتماشى مع النهج العالمي والشامل التي ينبغي اتخاذها. إن وضع تقارير أحادية الجانب تفتقر إلى المضمون لا يساهم في حل المشكلة. ونؤكد مرة أخرى اقتناعنا بأن التعاون المتعدد الأطراف برعاية الأمم المتحدة هو أجمع السبل لمكافحة الإرهاب الدولي.

وما يجب تحقيقه الآن، في المدى القصير، هو توافق الآراء بشأن تعريف مصطلح "الإرهاب"، فهذا التعريف يجب أن يكون متوازناً في جميع بارامتراته. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا نساوي بين الإرهاب والكفاح المشروع للشعوب التي تترشح تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو تحت الاحتلال الأجنبي من أجل تقرير مصيرها وتحررها الوطني.

المانحين والمتلقين للتعاون، وأن تشجع زيادة التفاعل بغية تحديد المجالات المواضيعية والأوليات القطرية في هذا المجال.

ونرى أن هذا الإسهام سيسهم بقدر كبير في تعزيز المطرد لمنظومة الأمم المتحدة في تحقيق التماسك اللازم وتنسيق جهودها في مكافحة الإرهاب. وهذه مهمتنا المشتركة.

إن القرار الذي سيجدد مجلس الأمن من خلاله ولاية المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب لفترة سنتين يتوخى إجراء استعراض مؤقت. وتأمل مجموعة ريو أن يوفر هذا الاستعراض فرصة جديدة لتعزيز استجابة الأمم المتحدة من خلال تنسيق أفضل وأكثر اتساقاً لجهودها لمكافحة الإرهاب.

كما أننا على ثقة بأن هذا المجلس سيجري الاستعراض بالتشاور وبالمشاركة مع العضوية الواسعة للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيدة رودريغويس دي أورتييس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): يود وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم المحنكة لمجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس، ونود أن نشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية. ووفدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المكسيك، الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة ريو.

إن حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية تكرر أدانتها التامة لجميع أعمال الإرهاب بوصفها أعمالاً إجرامية وغير مبررة، وتؤكد مجدداً على التزامها بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره مع المراعاة الصارمة للقانون الدولي

كاريليس أو تقديم قضيته إلى سلطاتها المختصة بغية محاكمته، بدون أي استثناء وبصرف النظر عما إذا كانت الجريمة قد ارتكبت على أرض الولايات المتحدة أو لا.

والطلب المقدم من فترويل بتسليمها الإرهابي لويس بوسادا كاريليس صدقت عليه عدة محافل دولية، بما في ذلك مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز، ورؤساء دول وحكومات البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، والدول الأطراف في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ورؤساء دول وحكومات الدول الأيبيرية - الأمريكية.

إن قضية الإرهابي لويس بوسادا كاريليس تصلح مثلاً للتدليل والتأكيد على الكيل بمكيالين لدى حكومة تزعم أنها تكافح الإرهاب بينما تقر بالوسائل الإرهابية من خلال مسلكتها. وللأسف، لن ندحر الإرهاب إذا كنا سنستمر في العمل بطريقة انتقائية وتطبيق سياسة الكيل بمكيالين.

ومرة أخرى، نكرر طلبنا بأن تدرس لجنة مكافحة الإرهاب وتحقق من امتثال الولايات المتحدة لالتزاماتها بمكافحة الإرهاب وفقاً للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والصكوك القانونية المذكورة آنفاً فيما يتعلق تحديداً بطلب تسليم الإرهابي بوسادا كاريليس.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد أرغيو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا العميق لهذه الفرصة المتاحة لنا للمشاركة في عمل المجلس في هذه المناقشات المفتوحة، التي تسمح لنا بالإعراب عن آرائنا، وتتيح لبلداننا غير الأعضاء التفاعل مع المجلس. ولأسباب تتعلق بالوقت، سوف اختصر بياني، مع توزيع نسخ من النص الأصلي.

واسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أشكركم على هذه الفرصة للتعليق على المستجدات في الأنشطة القانونية

ومن الضروري أن نحرم الأفراد الذين يرتكبون أعمالاً إرهابية من الفرص. وعلى جميع الدول أن تتعاون بالكامل ووفقاً للقانون الدولي من أجل تحديد مكان من يدعمون الأعمال الإرهابية أو يسهلون تمويلها أو التخطيط أو الإعداد لها أو ارتكابها أو يوفر الملاذ الآمن، أو يشاركون في تلك الأعمال أو يخططون لها، والقبض عليهم وحرمانهم من الملاذ الآمن وتقديمهم إلى العدالة، وذلك على أساس مبدأ المقاضاة أو التسليم، تماشياً مع تشريعاتها الوطنية الخاصة في كل منها.

وفي هذا السياق، يود وفدي أن يثير أمام هذا المجلس مرة أخرى طلب التسليم الذي قدمته الحكومة الفترويلية إلى حكومة الولايات المتحدة بشأن لويس بوسادا كاريليس، وهو مجرم وإرهابي دولي معروف، ومتهم هارب من وجه العدالة الفترويلية مسؤول عن تنفيذ عدة خطط إرهابية، أشهرها نسف طائرة للخطوط الجوية الكويتية في أجواء بربادوس في عام ١٩٧٦، مما أدى إلى مقتل ٧٣ شخصاً. وقد تجاهلت الولايات المتحدة طلب التسليم الذي قدمته الحكومة الفترويلية منذ قرابة ثلاثة أعوام، في امتثال كامل لجميع المتطلبات الضرورية، وما زال لويس بوسادا كاريليس حراً طليقاً في أراضي الولايات المتحدة. وقد اكتفت سلطات هذا البلد بممارسة المناورات القانونية الفنية بشأن الاتهامات بالتزوير في وثائق الهجرة الموجهة ضد بوسادا كاريليس، مع تجاهل طلب التسليم المقدم من فترويل.

وفضلاً عن قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) والاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، ينبغي للولايات المتحدة أن تمثل لمعاهدة تسليم المجرمين الموقعة بين بلدنا في عام ١٩٢٢. كما أنها ملزمة بأحكام الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني - وهي دولة طرف في تلك الاتفاقات. وهي ملزمة بتسليم لويس بوسادا

وربما نحتاج إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لتعزيز العلاقات مع المنظمات الدولية في منظومة الأمم المتحدة ذات الاختصاص بالمجالات المذكورة آنفاً، مثل الأمن البحري أو الجوي. ونعتقد كذلك أن عمل المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، ولجنة مكافحة الإرهاب، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية يمكن زيادة تعزيزه في ضوء القرار ١٦٩٩ (٢٠٠٦)، وهو جانب ربما كان يتعين تناوله بتفصيل أكبر في الوثيقة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد كارمون (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بقيادةكم المقتدرة للمجلس هذا الشهر، وأشكركم على هذه المناقشة الهامة. ويود وفدي أن يرحب بالمدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، السيد مايك سميث، وأن نشكره على إحاطته الإعلامية الزاحرة بالمعلومات وعلى كل جهوده في استعراض تنظيم المديرية وأساليب عملها.

وترى إسرائيل أن لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية من الدعائم الأساسية لجهود منظومة الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء على التعامل مع آفة الإرهاب. وعلى هذا النحو، نحن ندعم بقوة عمل اللجنة والمديرية.

وفي وقت سابق من هذا الشهر اعتمدت لجنة مكافحة الإرهاب الخطة الاستراتيجية المنقحة للمديرية التنفيذية، التي ستفيد في تعزيز المديرية وتحسين عملياتها. وكما لاحظ السيد سميث في إحاطته الإعلامية، تنفق المديرية اليوم وقتاً أقل في التركيز على ما إذا كانت الدول تفهم الإرهاب ووقتاً أكثر على تقييم قدراتها وطاقاتها. وفي ذلك، تضطلع المديرية التنفيذية بدور بالغ الأهمية بوصفها ميسراً بين البلدان المانحة والمتلقية فيما يتعلق بالدعم والمساعدة في المجال التقني. وإسرائيل، من جانبها، تدعم تلك الجهود وهي تقف على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة.

والسياسية لمجلس الأمن بخصوص مسألة التهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي بسبب الأعمال الإرهابية.

لقد كانت الأرجنتين ضحية لهجمات دامية على أراضيها. ويصادف هذا الأسبوع الذكرى السنوية المخزنة للهجوم على سفارة إسرائيل. ونحن ما زلنا ملتزمين بتقديم المسؤولين عن هذه الأعمال المفجعة إلى العدالة.

وبلدي يأسف لعدم تحقيق أي تقدم في عمل الفريق العامل التابع للجنة السادسة المكلف بوضع اللمسات الأخيرة للمفاوضات بشأن الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب. ونرى أنه لو كان لدينا ذلك الصك القانوني خلال الأشهر الأخيرة لأمكننا أن نحدد ونعرف بصورة أفضل الأعمال الإرهابية الوحشية التي أشرنا إليها وأن نقاضي مرتكبيها وندينهم قانونياً وسياسياً. ولا بد أن توضع تلك الاتفاقية في صورتها النهائية، لا سيما الآن، وبعد اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التي وافقت عليها الجمعية العامة، وسيتم مراجعتها هذا العام.

ونحن نؤيد البيان الذي أدلى به اليوم السفير هيلر، ممثل المكسيك، باسم مجموعة ريو. وكما أشار في بيانه، فإن استعراض الولاية وفقاً لقرار مجلس الأمن سيتيح لنا فرصة تقييم الترتيبات المؤسسية والتنفيذية الجديدة المعروضة علينا للنظر فيها، والتي ينبغي أن تشفع بعمل سياسي متعمق لحل المشاكل السياسية الكامنة وراء الإرهاب، وخاصة الصراع في الشرق الأوسط.

وينبغي ألا يغيب عن بالنا أنه يمكن التركيز في عملنا بشكل أكبر على مراعاة الامتثال لحقوق الإنسان في سياق مكافحتنا للإرهاب، لا سيما فيما يتعلق بالمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب والمقرر الخاص المعني بهذا الموضوع. فهذا جانب أساسي ما فتئت الأرجنتين توليه أهمية كبيرة. ونحن نؤيد الاقتراحات بشأن الموظفين الجدد، لا سيما الحاجة إلى تعيين خبراء من تخصصات مختلفة.

باستمرار في خوف من الهجوم المقبل - ومن المحزن أن الإسرائيليين لا يزالون يشعرون اليوم بخطر الإرهاب كل يوم وفي كل مكان، سواء كان ذلك شمالاً أو جنوباً، أو حتى في قلب بلدنا، كما شوهد قبل أقل من أسبوعين في الهجوم الإرهابي القاسي والمدمر في المدرسة التلمودية بمركز حاراف في القدس، حيث قتل ثمانية فتيان بدم بارد على يد أحد الإرهابيين. وقد أصبنا بخيبة الأمل، سيدي الرئيس، من أنه رغم جهودكم وجهود آخرين كثيرين، لم يستطع المجلس إدانة ذلك الهجوم الإرهابي الوحشي.

وقد تعلمت إسرائيل، عبر السنين، كيف تواجه الإرهاب - الظاهرة العالمية التي أصبحت، للأسف، معروفة في بلدان كثيرة حول العالم. وهناك وسائل شتى متاحة لمكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى السبل التي ناقشها اليوم. وقد أظهرت التجربة الإسرائيلية أن هناك قيمة وأهمية كبيرة في أعمال السلطات المحلية، والوكالات الوطنية والأفراد في الميدان، ليس في منع الهجمات والرد عليها ومعالجة الضحايا فحسب، بل أكثر من ذلك في السماح للإرهاب بإخراج حياتنا اليوم عن مسارها واختطافها.

ورغم أن إسرائيل قد عانت من الإرهاب بوصفه خطراً محدداً، فقد لوحظ مرة تلو الأخرى أن الإرهاب لا يعرف حدوداً جغرافية أو قيوداً ويتجاوز الحدود والدول. ولذلك يتحتم على جميع الدول الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القرارات التي اتخذها مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يدعو الدول إلى ضبط حدودها، ومنع تنقل الإرهابيين والامتناع عن دعم الإرهابيين أو أنشطتهم.

ورغم الإلحاح الحقيقي والحاجة إلى تنفيذ الدول للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، من المثير للقلق أن بعض الدول الأعضاء في هذه الهيئة العالمية ليست مهتمة في تحمل

وكما لاحظ وفدي سابقاً، سيكون التقييم الأولي للتنفيذ مفيداً في تقييم قدرات الدول الأعضاء. ونود أن نشدد على أن المتابعة والاستعراض لهما أهمية بالغة للعملية. وينبغي للتقييم الأولي للتنفيذ أن يذهب إلى أبعد من مرحلة الورق إلى العمل الفعلي والملموس. وتتطلع إسرائيل إلى استعراض التقييم الأولي لتنفيذها ولترى كيف يمكن إدراج التقييم في استراتيجياتنا الوطنية لمكافحة الإرهاب.

وترحب إسرائيل أيضاً بضرورة مشاركة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في عمل فرقة العمل المعنية بتنفيذ مكافحة الإرهاب، التي أنشئت لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذها الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب. واعتماد الجمعية العامة الاستراتيجية بالإجماع قد منحها ولاية عالمية وهو يمثل إنجازاً هاماً للمجتمع الدولي. ولكن لا يزال هناك تحدٍ يتمثل في كيفية ترجمة التزامات الاستراتيجية إلى عمل ملموس لمنع أعمال الإرهاب ومحاكمة وعقاب الذين يقومون بها.

والاستراتيجية وقوة العمل أيضاً أساسيان في تذكيرنا بأن للإرهاب عواقب حقيقية وآثاراً خطيرة على المدنيين، الذين يمثلون الأهداف الرئيسية للإرهاب وضحاياها. ورغم أن مناقشتنا صباح اليوم تركز على الجوانب الفنية لمكافحة الإرهاب، فمن المؤكد أنه لا يمكننا أن ننسى الثمن الباهظ الذي ندفعه جميعاً عندما يضرب الإرهاب في قلب مدنا وبلداتنا. ولا يمكننا أن ننسى الأبعاد الإنسانية - "الوجه"، أي وجه الضحايا - حتى عندما نناقش الجوانب التقنية لمكافحة الإرهاب. وقد عرفت الغالبية العظمى من الإسرائيليين معرفة مباشرة الآثار المدمرة للإرهاب. بل، في الواقع ما من أسرة إسرائيلية سلمت من الإرهاب، سواء كان ذلك في حبيب أو صديق أو جار أو زميل عمل اختطفه عمل إرهابي قاس وساحق ولا قلب له. وفوق ذلك، يعوق الإرهاب ويدمر الحياة اليومية، حيث يعيش المدنيون

ملائمة. وعلى سبيل المثال، ثمة توجه أحادي معارض، الأمر الذي يحمل بين طياته منذ البداية خطر وقف الزخم وتقويض التوافق العالمي في الآراء، ومن ثم الإضرار بالمكافحة الشاملة والفعالة للإرهاب. وتطبيق قوى معينة لسياسة الكيل بمكيالين في معالجتها للأنشطة الإرهابية وفي مكافحة الإرهاب يمثل مشكلة مزعجة أخرى شهدتها المجتمع الدولي لسنوات، إن لم يكن عقوداً. ولذلك، ينبغي لهيئات مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة معالجة أوجه القصور تلك بمزيد من الجدية والتفاني.

وبالفعل، فإن نجاح المديرية التنفيذية وآليات مكافحة الإرهاب الأخرى في الأمم المتحدة في الاضطلاع بمسؤوليتها الجسيمة يتوقف على اعتماد واتباع نهج متكامل وغير انتقائي ومتوازن في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولقد اتخذت إيران خطوات جادة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن الإرهاب، بما في ذلك القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥). وقد منحت خمسة تقارير وطنية بشأن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وأدرجنا جزءاً يتعلق بالتدابير التي اتخذتها لتنفيذ القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) في آخر تقرير قدمناه إلى لجنة مكافحة الإرهاب. وتتضمن تلك التقارير الخطوات الملموسة التي اتخذها بلدي في سبيل تنفيذ أحكام القرارات، بما في ذلك تكثيف جهودنا للسيطرة على حدودنا وتحقيق الأمن فيها.

وعلاوة على ذلك، شنت إيران حرباً مكلفة ومهلكة ضد الاتجار بالمخدرات الصادر من أفغانستان. ونظراً لأن الاتجار بالمخدرات هو واحد من المصادر الرئيسية لتمويل مجموعات إرهابية بعينها تتخذ من أفغانستان قاعدة لها، فإن جهودنا لمكافحة الاتجار بالمخدرات أسهمت بلا شك إسهاماً رئيسياً في مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي. وحتى الآن، تحملت إيران هذا العبء لوحدها تقريباً. وبغية مواصلة هذا الكفاح، يتحتم أن يسهم المجتمع الدولي إسهاماً

مسؤولياتها فحسب، بل هي في الواقع تستضيف وتدعم الإرهاب وترعاه. وعلى المجتمع الدولي أن يفرض على كل الدول ضرورة وقف هذا السلوك. ولا يمكن أن يكون هناك أي تبرير للإرهاب. وينبغي إدانة أي محاولة لالتماس شرح أو ذريعة له.

إن إسرائيل ما فتئت راغبة ومستعدة لمواصلة العمل مع لجنة مكافحة الإرهاب سعياً إلى تحقيق أهدافها وتحسين تعاونها ومشاركتها مع الدول الأعضاء. وإننا نرحب بتمديد ولاية المديرية، ونثق في أن خططها التنظيمية المنقحة ستسهم في ذلك الجهد، وتضعه في وضع مركزي لمساعدة الدول الأعضاء في مكافحة آفة الإرهاب العالمية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد صادقي (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم بالانكليزية: بداية، أود أن أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضاً أن أشكر السيد سميث على الإحاطة الإعلامية التي قدمها للمجلس صباح هذا اليوم.

إن مكافحة الجريمة العالمية للإرهاب، حيث تقف الأمم المتحدة في الطليعة وتضطلع بدور ريادي ومركزي، ما زالت أولوية من أولويات المجتمع الدولي. وبقينا، فإن الدور الذي ينبغي أن تؤديه هيئات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، لمساعدة الدول الأعضاء في التعامل مع هذه المشكلة يكتسي أهمية بالغة.

وبالرغم من بعض الإنجازات التي حققتها آليات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب في التعامل مع خطر الإرهاب، فإن جهود المجتمع الدولي لمعالجة هذا التهديد قد واجهت في طريقها بعض العراقيل التي ينبغي معالجتها بطريقة

الأمر الذي أدى إلى قتل وجرح العديد من المدنيين والرسميين، وتدمير ممتلكات عائدة إلى أمتنا. وعمدت تلك المجموعة الإرهابية أيضا إلى التخطيط للعديد من الأعمال العدائية الإرهابية داخل البلد وخارجه. ولقد كانت تلقى الدعم والحماية لفترة طويلة من النظام العراقي السابق بقيادة صدام حسين، وشاركت كذلك في الحملات الدموية، التي شنّها صدام ضد الشعب العراقي.

ومنظمة مجاهدي خلق هذه، رغم سجلها المشين والفاحش المليء بالأعمال الإرهابية والخرصة على ممارسة الإرهاب - وهي أعمال معروفة جيدا - ورغم أنه تمت تسميتها رسميا في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بالمجموعة الإرهابية، ما فتئ عناصرها وأعضاؤها يتمتعون بدعم الولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية ويحظون بالملاذ الآمن فيها، بما في ذلك بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وهذا الدعم هو انتهاك واضح لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القراران ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥).

وثمة مجموعات إرهابية أخرى ارتكبت، بدعم من بعض البلدان الغربية، أعمالا إرهابية ضد الشعب الإيراني. وخلال السنوات العديدة الماضية، هاجمت مجموعة جند الله الإرهابية وقتلت عشرات الأشخاص في الأجزاء الشرقية والجنوبية من البلد في محاولة لخلق بيئة من الرعب وعدم الأمان. والمؤسف أن الأعمال الإرهابية التي ترتكبها هذه المجموعات لا تلقى رفضا وإدانة على نحو قاطع من بعض البلدان في الغرب، الأمر الذي يشكل انتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن عن الإرهاب، وإنما تعطي هذه المجموعات الإرهابية الفرصة للعمل بحرية في بعض البلدان الأوروبية وفي الولايات المتحدة بغية التخطيط لارتكاب أعمال إرهابية ضد أمتنا، بما في ذلك استخدام وسائل الإعلام.

أكبر وأن يولي مزيدا من الاهتمام لهذا الجانب الهام في مكافحة الإرهاب.

وإيران، بصفتها واحدة من أوائل ضحايا الإرهاب في المنطقة، تبذل جهودا لا تكل في مكافحة هذا التهديد، وهي دوما تدين هذه الآفة اللعينة بقوة في جميع أشكالها ومظاهرها. وما فتئنا نعاني من الأنشطة الإرهابية البغيضة التي ترتكب في العراق وأفغانستان ضد دبلوماسيين ومواطنين. وكان دبلوماسيون إيرانيون وصحافي إيراني من بين أولى الضحايا خلال احتلال الطالبان لمزار الشريف في أفغانستان عام ١٩٩٨. وسببت الأنشطة الإرهابية في العراق أيضا الكثير من الألم والمعاناة لأمتنا. وقبل مجرد يومين، استشهدت في كربلاء على أيدي إرهابيين مجموعة من الحجاج الإيرانيين الذين توجهوا إلى هناك لإحياء ذكرى إمامهم الراحل، إضافة إلى العشرات من العراقيين الأبرياء.

إن تزايد إرهاب الدولة المشين والمتعمد الذي يمارسه النظام الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية موضع قلق خطير للمجتمع الدولي. وما فتئ العالم بأسره يشهد بقلق وألم عميقين الجرائم الفظيعة التي يرتكبها النظام الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. وإرهاب الدولة الذي يرتكبه ذلك النظام في الأراضي الفلسطينية وجرائم الحرب التي تفرز المشاعر ما زالا قائمين في غياب أي عمل مفيد يقوم به مجلس الأمن.

ومثلما قلت سابقا، إن الكيل بمكيالين لدى التصدي للإرهاب والمجموعات الإرهابية هو أمر هام آخر يبعث على القلق العميق ويقوض على نحو خطير ما يقوم به المجتمع الدولي في مكافحة جماعية للإرهاب. ولقد تعرضت جمهورية إيران الإسلامية لشتى الأعمال الإرهابية على أيدي مجموعات إرهابية خلال العقود الثلاثة الماضية. وفي ذلك الصدد، ينبغي الإشارة خصوصا إلى المنظمة الإرهابية مجاهدين خلق التي نفذت حتى الآن أكثر من ٦٠٠ عملية إرهابية في إيران،

قانونية في أوائل عام ٢٠٠٥. فقامت سلطات الهجرة باحتجازه في الولايات المتحدة بتاريخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٥، واتخذت الإجراءات لترحيله وفقا لقانون الولايات المتحدة. وأمر قاضي الهجرة الذي تولّى هذه القضية بترحيل بوسادا من الولايات المتحدة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وما زال هذا الأمر قائما. وما فتئت الولايات المتحدة تسعى إلى إيجاد السبل لتنفيذ هذا الأمر وفقا لأنظمة الولايات المتحدة في إطار اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وعندما أمر قاضي الهجرة بترحيل بوسادا، فإنه قرر أيضا أنه لا يمكن ترحيل بوسادا إلى كوبا أو فترويلا تحديدا، لأنه من المحتمل أن يجري تعذيبه هناك. وبالنسبة إلى قانون الهجرة في الولايات المتحدة، لا يسع الولايات المتحدة ترحيل بوسادا إلى أي من هذين البلدين.

علاوة على ذلك، وجهت الولايات المتحدة إلى بوسادا اتهاما بارتكاب مخالفات لقوانين الهجرة لدينا. أما المحكمة الاتحادية، وهي جزء من النظام القضائي المستقل في الولايات المتحدة، فقد تولت تلك القضية وردت هذا الاتهام. وقدمت الولايات المتحدة مذكرة تلتزم فيها استئناف قرار المحكمة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. كما أن بوسادا لا يزال يخضع للتحقيق بشأن أنشطة سابقة.

وفي الوقت الراهن، فإن بوسادا خاضع لأمر الترحيل الصادر عن قاضي الهجرة ولا يتمتع بأي مركز قانوني في الولايات المتحدة. كما أنه خاضع لأمر الإشراف من إدارة الأمن الداخلي والهجرة وإنفاذ الجمارك التي تفرض قيودا معينة على بوسادا، بما في ذلك رصد تحركاته والإبلاغ عنها.

باختصار، لا تزال الولايات المتحدة منهكة في سلسلة من الإجراءات بما يتسق مع متطلباتنا القانونية والإجراءات القانونية الواجبة المتعلقة ببوسادا.

ومثال على ذلك العمل المثير للسخطة الذي قام به في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ القسم الفارسي في قناة التلفزة التابعة لصوت أمريكا حيث وفر الفرصة لدعم رئيس مجموعة جند الله الإرهابية والتعاطف معه بهدف التحريض على الإرهاب والعنف في إيران، وقيامه بوصف أنشطته الإرهابية الشريرة على نحو مخز. لقد كان ذلك انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن عن الإرهاب ومثالا جليا على احتضان الإرهاب والتحريض عليه.

ونعتقد اعتقادا قويا أن الإرهاب والمجموعات الإرهابية ينبغي إدانتها ومكافحتها بدون تمييز، وأنه لا يوجد مبرر لأي تقاعس أو إهمال أو الكيل بمكيالين في مكافحة هذه الآفة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية التي طلبت الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيدة ويلسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): طلبنا الكلمة للرد على بعض البيانات التي استمعنا إليها هذا الصباح. خلافا لتلك البيانات، اتخذت الولايات المتحدة عددا من الإجراءات التي تتعلق بلويس بوسادا كاريلليس. وباتخاذ تلك الإجراءات، عملت الولايات المتحدة وفقا للقانون الدولي فضلا عن إطارنا القانوني المحلي الذي يوفر ما يلزم من مختلف الضمانات الدستورية. وكما الحال بالنسبة إلى الديمقراطيات حول العالم التي تتبع حكم القانون، فإن تلك الضمانات تنص على أنه لا يمكن تقديم الإنسان إلى المحاكمة أو استرداده ما لم تتوفر أدلة كافية على ارتكابه الجرم المتهم. وفي الولايات المتحدة، يوصف هذا العمل بـ "السبب المحتمل".

اسمحوا لي بأن أقدم للمجلس موجزا للخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة حيال بوسادا ضمن هذا الإطار القانوني. لقد دخل بوسادا الولايات المتحدة بطريقة غير

إذا اكتفينا بإدانة بعض الأعمال الإرهابية وتسامحنا مع أعمال إرهابية أخرى أو بررناها أو تغاضينا عنها، أو ببساطة عندما نتلاعب بمسألة الإرهاب لتحقيق مصالح سياسية حقيرة.

وتؤكد كوبا مجدداً مناشدتها العاجلة لمجلس الأمن أن ينظر في الشكاوى التي قدمتها وأن يتصرف بشأنها حسب الأصول.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة الآن لممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيدة رودريغز دي أورتيث (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة، واستمبحكم عذراً. غير أنني أجد نفسي مضطرة لأخذ الكلمة مرة أخرى، على الرغم من طول هذه الجلسة.

ليس بوسع وفد بلدي، ببساطة، أن يفهم سبب عدم امتثال الولايات المتحدة لمعاهدة معنية بتسليم المجرمين. وهذا كل ما تطلبه جمهورية فنزويلا البوليفارية: ينبغي للولايات المتحدة أن تفي بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب الاتفاق بين بلدينا. لقد وفينا بجميع المتطلبات الضرورية لإلقاء القبض على الإرهابي لويس بوسادا كاريلس وتسليمه إلى بلدنا حيث ستجري محاكمته على أعماله الإرهابية.

إن حكومة الولايات المتحدة في متناولها جميع الأدلة الموثقة اللازمة التي تدل على الطابع الإرهابي للأعمال التي قام بها لويس بوسادا كاريلس، ومع ذلك، اختارت أن تحميه. وكل ما أهتم به حكومة الولايات المتحدة هو مخالفة ثانوية لقانون الهجرة تسمح له بالتمتع بحريته في هذا البلد.

ونحن بصدد قضية توفر فيها الحماية لإرهابي. إن الموقف الذي أظهرته حكومة الولايات المتحدة في هذه القضية تزييف للعدالة وإهانة لذكرى ضحايا

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد كوينيو سانشيز (تكلم بالإسبانية): إن وفد كوبا يستمبحكم عذراً، سيدي الرئيس، غير أنه لا يمكننا السماح بالتلاعب والخداع. ونشعر بأنه يتحتم علينا الرد على الملاحظات التي أبدتها وفد الولايات المتحدة بشأن الإرهابي العالمي المعروف لويس بوسادا كاريلس.

مرة أخرى، نعيد التأكيد، في هذه القاعة، على أن إدعاء سلطات الولايات المتحدة أنها استرشدت بالقانون الدولي، ادعاء باطل. فلو كانت سلطات الولايات المتحدة قد تصرفت وفقاً للقانون الدولي وامثلت للالتزامات المترتبة عليها بموجب عدد من المعاهدات الدولية والولايات المتحدة طرف فيها ولو أنها امثلت لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، لكانت الاتهامات بالإرهاب قد وُجّهت إلى بوسادا بالفعل في الولايات المتحدة، أو على أقل تقدير لكان قد تم تسليمه إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية، ولم يحدث ذلك، للأسف.

ونحن لا نزال ننتظر إجابة على الأسئلة التي طرحها وفد بلدي، ويبدو أننا لن نحصل عليها أبداً. ويتعين عليهم أن يتفادوا بأي ثمن إدراك المجتمع الدولي للأعمال الإرهابية التي ارتكبتها لويس بوسادا كاريلس نيابة عن وكالة الاستخبارات المركزية. وعلى الرغم من توفر أدلة كثيرة تدعم ذلك، فلم تبد حكومة الولايات المتحدة قط أية نية لمحاكمة لويس بوسادا كاريلس على أنشطته الإرهابية.

وتقتضي مكافحة الإرهاب الجدية والالتزام، وقبل كل شيء، الإرادة السياسية. والإدلاء بتصريحات لوسائل الإعلام لا يكفي. وينبغي لازدواجية المعايير في مكافحة الإرهاب أن تتوقف. ولن يتسنى استئصال شأفة الإرهاب،

الأعمال الإرهابية وزيادة لآلام عائلات أولئك الضحايا ومعاناتهم. حكومة الولايات المتحدة على الوفاء بالتزاماتها في مكافحة الإرهاب وبواجباتها التي يملئها القانون الدولي.

ومما يجافي المنطق افتراض أن فتروياً تمارس التعذيب في حين أننا نلتزم بصدق بمبدأ "العقد شريعة المتعاقدين" ونؤدى ما علينا من التزامات. فنحن طرف في اتفاقية مناهضة التعذيب ونحترم أحكامها. ويتعين على مجلس الأمن أن يستعرض هذه القضية، وعلى لجنة مكافحة الإرهاب أن تقيمها بغية إرغام

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد أي متكلمين آخرين في قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٣.